مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة
رقم 1، نوفمبر (تشرين الثاني) 2009

فرصة عصر أوباما:
هل يمكن للمجتمع المدني المساعدة في ردم الهوة بين أميركا والعالم الإسلامي؟

هادي عمرو

ISBN 978-081570374-7
50995>
9 780815 703747

SABAN CENTER
at BROOKINGS

مـركـز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة

رقم 1، نوفمبر (تشرين الثاني) 2009

فرصة عصر أوباما:
هل يمكن للمجتمع المدني المساعدة في ردم الهوة بين أميركا والعالم الإسلامي المتنوع؟

هادي عمرو

at BROOKINGS

نبذة عن بروكنجز

مؤسسة بروكنجز هي مؤسسة خاصة غير هادفة للربح تهتم بالبحث والتعليم والنشر في مجالات السياسات المحلية والأجنبية الهامة. من الأهداف الرئيسية للمؤسسة القيام بالأبحاث والتحاليل حول مشكلات السياسات العامة الحالية وزيادة الوعي بها. وتعتبر التفسيرات والاستنتاجات الواردة في منشورات بروكنجز على أنها خاصة بالمؤلفين.

حقوق النشر 2009

مؤسسة بروكنجز
1775 ماساتشوستس أفنيو، إن دبليو واشنطن، دي سي 20036، الولايات المتحدة الأميركية
www.brookings.edu

تقرير لمركز بروكنجز الدوحة
www.brookings.edu/doha

ISBN – 978-0-8157-0374-7

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 1
لمحة عن المؤلف 5
مقدمة 7
المنهجية 11
وجهات نظر المواطنين حول الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي 15
نظرة تبصرية: ما هي الخطوات المستحسنة وغير المستحسنة، وما هي التحديات المستقبلية 23
التوصيات 31
الملحق 1: الإستبيان 35
الملحق 2: لمحة عن المبادرات المشمولة في الدراسة 39

ملخص تنفيذي

هل تشكّل رئاسة أوباما فرصة أمام المجتمع المدني لإصلاح العلاقات المتدهورة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي؟[1] فقد شهد القرن الحادي والعشرين، على نحو لم يسبق له مثيل، انخراط الناس والدول والأديان والإيديولوجيات المختلفة والمتنوعة في مجالات عدة، منها التبادل الإقتصادي ووسائل الإعلام والإنترنت. وقد تم ذلك من خلال إتصالات متبادلة مفاجئة، حيث وجد كلّ من الحكومات والمواطنين وشرائح المجتمع المدني من مناطق قلّ فيها سابقًا أي تفاعل، أنهم على تواصل مع بعضهم البعض، سواء شاءوا ذلك أم لا. وفي حين وجدت بعض المجموعات أرضية مشتركة للتعامل فيما بينها، نشأت صدامات وانشقاقات بين مجموعات أخرى، أبرزها الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي القديم العهد على أصعدة عديدة، والذي ازداد تفاقمًا إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 وبقي على حدّته حتى نهاية ولاية إدارة بوش.

وفي أعقاب اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، بادر المجتمع الدولي بشكل جوهري في الولايات المتحدة على وجه الخصوص ولكن أيضاً في العالم الإسلامي، إلى زيادة المبادرات الهادفة إلى ردم الهوة بينهما. وفي هذا الإطار، أنفق المجتمع المدني الأميركي عشرات الملايين من الدولارات، إذا لم نقل بضع مئات الملايين، منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر حتى انتهاء ولاية بوش. كما أجرى آلاف الأميركيين، من بينهم العديد من كبار المحللين السياسيين، إتصالات عبر مكالمات الفيديو المشتركة والبرامج التبادلية كما بذلوا مساعي عديدة أخرى. ولكن ما كان وقع كافة هذه الجهود وكافة هذه الملايين التي تم إنفاقها؟ فقد أظهرت نتائج الإستطلاعات أن العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي قد ازدادت سوءاً وليس العكس. ومن الواضح أن ذلك ليس بسبب المبادرات المذكورة. ولكن هل تم التوصل على الأقل إلى تحسين التفاهم بين أفراد المجتمع المدني بحدّ ذاتهم؟

يقدّم هذا البحث تقييماً لفعالية المبادرات المذكورة أعلاه من خلال دراسة منتظمة قائمة على الإستقصاءات لعيّنة مستعرضة من هذه المبادرات التي يبلغ عددها اثنين وعشرين. وقد ساهم هذا البحث بشكل مبتكر في الجهود الآيلة إلى دراسة هذه المشاريع وتقييمها بهذه الطريقة. واستناداً إلى هذا التحليل، يقدم البحث مجموعة من أفضل الممارسات والتوصيات التي يمكن للمنفذين والممولين الرجوع إليها لتنفيذ المشاريع بشكل أكثر فعالية في المستقبل. وبما أن المفهوم الأساسي الذي تنطوي عليه هذه المبادرات يتمثل بسدّ الفجوة من حيث الطريقة التي ينظر فيها المجتمع المدني في الولايات المتحدة والعالم الإسلامي إلى بعضهما البعض، فإن هذا البحث ينظر، من خلال إستطلاعات مفصلة، في الطريقة التي يرى فيها الأميركيون والمواطنون في العالم الإسلامي الطبيعة الدقيقة للعلاقة بينهما.

إن بناء الدعم ضمن المجتمع المدني في الولايات المتحدة والعالم الإسلامي يعتبر هدفاً قيماً لكلى المجتمعين بحيث يساهم في تعزيز الأمن الدولي عبر التفاهم المتبادل وفتح قنوات لتبادل الآراء التي يمكن تسخيرها لحل التحديات المشتركة. في البداية، يمكن أن يساهم بناء العلاقات بين الجهات غير الحكومية في الحدّ من وتيرة الأزمات، أو في توفير مداخلات ومعلومات خلال الأوضاع التي غالباً ما يتخللها الشبهات وسوء التفاهم. في هذا الصدد، من المهم دراسة وفهم نتائج الإستطلاع الذي قام به مؤلف هذا البحث،

1. إن عبارة «العالم الإسلامي» المستخدمة في هذا البحث هي للإشارة إلى حوالي خمسين دولة ذات أكثرية مسلمة تضم أكثر من مليار مسلم، بالإضافة إلى دول أخرى تعيش فيها أقليات مسلمة بارزة تضم ربع مليار مسلم، ويشكّلون معاً 1,4 مليار مسلم. وليس هنالك أي افتراض حول مدى تدين أو إيمان هؤلاء الأفراد أو إن كانوا يعرفون عن أنفسهم على أنهم مسلمون بشكل أساسي. على العكس، إن عبارة «العالم الإسلامي» تعبر عن التنوع والألوان المختلفة التي تتواجد في أي «عالم» تصوري، وفي هذه الحالة، تمثل العبارة عالماً يتشارك شعار الإسلام بكل تنوعه. وفي حين يستخدم هذه العبارة العديد من علماء الدين الرياديين، يفضل آخرون استخدام عبارات مثل «الجماعة المسلمة العالمية» أو «المسلمون حول العالم». لأغراض هذا البحث، سيتم استخدام عبارة «العالم الإسلامي» كاختصار غير كامل، حالها حال عبارة «العالم العربي» التي ترمز إلى مواطني جامعة الدول العربية، بالرغم من أن العديد منهم لا يعتبرون أنفسهم عرباً أو يعتبرون هويتهم العربية خاضعة لهويات أخرى مثل المهنة أو الجنس أو الدين أو القبيلة أو الجنسية.

والتي تشير إلى أنه عندما تنظر الجهتان في العلاقة بينهما وتسلّمان بالحالة التي آلت إليها، يلقي الأميركيون والمسلمون في الخارج اللوم على بعضهما البعض لسوء العلاقات بينهما[2]. ثانياً، إن العلاقات المحسّنة بين مجموعات المجتمع المدني في الولايات المتحدة والعالم الإسلامي يمكن أن تؤثر على البيئة العامة التي تجري فيها مناقشات حول مدى التأييد للولايات المتحدة ولسياساتها، أو حتى حول شرعية العنف المستخدم ضد الولايات المتحدة وحلفائها.

بحلول نهاية ولاية إدارة بوش أشارت معظم إستبيانات الرأي إلى حدة الإنقسام بين الطرفين؛ حيث أن 83 بالمئة من المستطلعين في العالم الإسلامي عبّروا عن آرائهم المعادية للولايات المتحدة[3]، في حين قال 9 بالمئة فقط من الأميركيين بأن الولايات المتحدة تتمتع بعلاقة جيدة مع العالم الإسلامي. ويبقى أن نلاحظ إن كانت لجهود الرئيس أوباما اللفظية تجاه العالم الإسلامي في الأيام الأولى من ولايته أي تأثير جوهري. كما أن النقمة البارزة في العالم الإسلامي مردها سياسات الولايات المتحدة الخارجية تجاه الحرب في العراق، ومعتقل خليج غوانتانامو، وإهمال القضية الإسرائيلية – الفلسطينية. ومع بدء ولاية إدارة جديدة في واشنطن تزمع عكس سياق كافة هذه المسائل، وبوجود رئيس أميركي يثني على تراثه الإسلامي، أصبح هناك بدون أي شك فرصة لإعادة تعزيز العلاقة ولتمكين مبادرات المجتمع المدني التي يصفها هذا التقرير من إيجاد الأرضية المشتركة المنشودة.

فقد تم اختيار المبادرات التي يتناولها هذا البحث لأنها تمثل شريحة مستعرضة من المبادرات التي تهدف إلى ردم الهوة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي والتي تم استحداثها أو توسيع رقعتها بشكل بارز بعد تعديات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. وبالنظر إلى تنوع المشاريع التي تم اختيارها، نأمل أن تنطبق الإستنتاجات على نطاق واسع من المبادرات. تبرز أربع نتائج أساسية وإستراتيجية من هذا التحليل:

ضرورة تحديد معنى النجاح وكيفية قياسه. تسعى هذه المبادرات في غالبيتها إلى إحداث تبديل في المواقف والآراء التي يحملها الناس من جهتي الإنقسام، ولكن بضع مبادرات فقط قد حددت كيفية قياس عمليات التحول هذه في المواقف والسلوكيات. يجب على المبادرات تطوير مؤشرات النجاح وإجراء تقييمات للمشاركين في هذه المبادرات قبل المشاركة وبعدها عن رأيهم تجاه «الآخر». ويعتبر «النجاح» على أنه مدى تحقيق الهدف المنشود من المبادرة، وبالتالي يمكن قياسه عند تحديد هذه الأهداف بشكل دقيق. بالإضافة إلى ذلك، على المولين تطوير المؤشرات التي يمكن استخدامها في تحليل المبادرات المستعرضة.

الشراكة هي الأساس. العمل المشترك هو أساس المبادرات الناجحة. وفي الحالة المثلى، يجب تمويل المشاريع وإدارتها وتنفيذها بشكل مشترك عبر طرفي الإنقسام الذي تحاول المبادرة توحيده– بشكل عام، وفي مثل هذه الحالة، مع شريك واحد في الولايات المتحدة وآخر في العالم الإسلامي. يجب أن تبدأ الشراكة في تصميم المشروع، وأن تستمر طيلة فترة المشروع بحيث يتاح للطرفين التعلم من بعضهما وتحسين المبادرة ككل.

ضرورة مد يد العون لكل المعنيين. تكمن الخطوة الثالثة الإستراتيجية للمبادرات في اتخاذ قرار حول من يجب دعوته إلى طاولة الحوار. إذ يجب أن تتجاوز المبادرات «المشتبه بهم المعتادين» وتفادي التوجه إلى الشريحة عينها، إذ يجب أن يتم التواصل مع شرائح المجتمع التي لا تشارك في العادة، بما فيها المحافظين والمعارضين الإيديولوجيين من كل جانب من الإنقسام.

يمكن مضاعفة النتائج. على مدراء المبادرات وضع خطة لمضاعفة تأثير عملهم سواء عبر وسائل الإعلام أو أي آليات أخرى للعلاقات العامة. ويمكن نقل كافة الجلسات المقفلة باستثناء الأكثرها سرية، إلى جمهور أكبر بطريقة يتم فيها تحقيق تأثير إجتماعي أكبر.

بالتالي، يقدم هذا البحث إطاراً تحليلياً واسعاً لهذه المبادرات والتوصيات الإستراتيجية وكيفية تنفيذها بطريقة أفضل في المستقبل، إلى جانب العِبر التكتيكية المحددة لصناع السياسات والمولين والمنفذين لمشاريع «بناء جسور التواصل»، بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. ولكن من المستحسن توفير تعاريف واضحة عن النجاح، مع مؤشرات النجاح التي يمكن برهنتها بشكل موضوعي والتي يمكن قياسها عبر إحصاءات للمواقف قبل الحدث وبعده لتوفير بحث تحليلي أكثر عمقاً وتماسكاً. وحتى عند تطوير هذه المؤشرات واستخدامها، لا يمكنها قياس كافة تفاصيل هذه المشاريع المتباينة، وفي هذه الحالات يعتبر الحدس والتقييم القائمان على الخبرة، عاملين حيويين لقياس النجاح.

2. داليا مجاهد وأحمد يونس، الملحق 1 «الرأي العام حول حالة الحوار بين الإسلام والغرب، في «الإسلام والغرب: التقرير السنوي حول حالة الحوار»، منتدى الإقتصاد العالمي، 2008.

3. شبلي تلحمي«الإحصاء السنوي للرأي العام العربي لعام 2008»، فبراير/شباط 2008. متوفر على الموقع /http://sadat.umd.edu surveys/index.htm

حان الوقت المناسب للتفكير في وتحليل دور المجتمع المدني في رصّ الصفوف بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. فمع مستهل العام 2009، ساهمت أعمال الإدارة الأميركية الجديدة للرئيس أوباما في إعادة إحياء علاقة أميركا مع العالم، بما في ذلك العالم الإسلامي، وشكلت فرصة لتحسين هذه العلاقة المزعزعة بشكل ملحوظ وتوحيد هذا الإنقسام. يقدم هذا البحث مبادئ توجيهية حول كيفية إشراك الأشخاص على نحو الأفضل لتوحيد هذا الإنقسام.

لمحة عن المؤلف

هادي عمرو هو باحث في مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط ضمن برنامج دراسات السياسات الخارجية في مؤسسة بروكنجز ومدير مركز بروكنجز الدوحة في قطر التابع لمركز سابان. هادي عمرو هو أيضاً أحد الداعين لمنتدى أميركا والعالم الإسلامي الذي ينظمه مركز سابان في بروكنجز، وهو حدث عالمي يجمع القادة الأميركيين والمسلمين.

إن السيد عمرو هو مفكر ريادي في علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي وهو مؤلف البحث التحليلي الصادر في يناير من العام 2004 عن مركز سابان في بروكنجز وعنوانه «الحاجة إلى التواصل: كيفية تحسين الدبلوماسية العامة الأميركية مع العالم الإسلامي»، ومؤلف مشترك للبحث «إشراك العالم الإسلامي، إستراتيجية تواصل للفوز بحرب الأفكار» الصادر عن مشروع «الفرصة 08»، بالتعاون بين مؤسسة بروكنجز وإيه بي سي نيوز.

قبل توليه مركزه الحالي، عمل عمرو بصفة مستشار أعلى لمنتدى الإقتصاد العالمي حول العلاقات الإسلامية مع الغرب. كما تم تعيينه في وزارة الدفاع الأميركية للمساعدة في تأسيس مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الإستراتيجية في جامعة الدفاع الوطني، بالإضافة إلى عمله كإقتصادي ومستشار في البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة.

حصل السيد عمرو على إجازته الجامعية من جامعة تافتس (Tufts) وإجازة الماجستير في علوم الإقتصاد والشؤون العامة والدولية من كلية وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) في جامعة برنستون، وتم منذ ذلك الحين تعيينه من قبل مجلس أمناء جامعة برنستون في المجلس الاستشاري لكلية وودرو ويلسون.

يقدم المؤلف شكره إلى مدراء مشاريع الحوار الذين استثمروا وقتهم في التحدث عن أعمالهم ولإيمانهم بمشروع هذا البحث وللعمل المضني الذي بذلوه سنة تلو الأخرى لترسيخ علاقات أكثر إنتاجية بين الولايات المتحدة والغرب والعالم الإسلامي. كما يقدم شكره إلى ستيفن غراند، مدير مشروع بروكنجز حول علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي، ومارتن إنديك، مدير مركز سابان في بروكنجز، وكريستين لورد، الباحثة السابقة في مشروع دراسات السياسات الخارجية وفي مركز سابان، وكارلوس باسكوال، نائب رئيس مؤسسة بروكنجز لدراسات السياسات الخارجية، وكينيث إم. بولاك، مدير الأبحاث في مركز سابان، وسينتيا شنايدر، الباحثة العليا غير المقيمة في مركز سابان، وبيتر دبليو سنجر، مدير مبادرة الدفاع في القرن الحادي والعشرين، وتامارا كوفمان ويتس، الباحثة العليا في مركز سابان، على توجيههم طيلة فترة إعداد البحث وكتابته، وكذلك ستيفن بارنز، العميد المساعد للشؤون العامة في كلية وودرو ويلسون في جامعة برنستون وكارن ريغنل، المرشحة لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة كنتاكي، لكسينغتون، والتي قدمت المساعدة التصورية. في النهاية، شكر خاص إلى بريان بيري وجاكوب إلغانيان وريم حجي وحفصة كنجوال وحماد حماد وأريج نور وألكساندرا رايفل وقيس شريف وطارق زيدان وهبة زينو على أبحاثهم وتفانيهم وعملهم المضني، والذين بدونهم لما تم إنجاز هذا البحث. ويتحمل المؤلف كامل مسؤولية الأخطاء التي قد ترد في هذا البحث.

مقدمة

هل تشكّل رئاسة أوباما فرصة أمام المجتمع المدني لإصلاح العلاقات بين الولايات المتحدة والدول والمجتمعات ذات الأكثرية المسلمة حول العالم وردم الهوة التي ازدادت تفاقماً في أعقاب تعديات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وبقيت على حدّتها حتى نهاية ولاية إدارة بوش؟ ففي القرن الحادي والعشرين المتأثر بقوى التجارة العالمية ووسائل الإعلام والإنترنت، يشهد العالم انخراط المجتمعات الأكثر بعداً وتواصلها مع بعضها البعض بطرق جديدة. حتى أن الحلقات الإجتماعية والحكومات من مناطق قلّ فيها سابقاً أي تفاعل، تتبادل اليوم الأفكار والسلع بوتيرة عالية. فلقد أصبح الناس من مختلف الأديان والإيديولوجيات السياسية على تواصل أكثر من أي وقت مضى. إنهم يكتشفون أن هذا التواصل ليس فقط لا مفر منه، بل أصبح ضرورة يتطلبها النظام العالمي. وفي حين أن بعض المجموعات قد وجدت أرضية مشتركة للتعامل فيما بينها، فقد نشأت صدامات وانشقاقات بين مجموعات أخرى.

وفي خضم هذا السياق الجديد والمعقد، أصبح الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، والذي ازداد تفاقماً على أثر تعديات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول من العام 2001، خط التماس الأكثر توتراً على الصعيد العالمي. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من مرور قرون على التفاعل، وتواجد ملايين المسلمين في الولايات المتحدة وتأسيس الشركات الأميركية الرئيسية في العالم الإسلامي، لقد كان التفاعل بين شرائح المجتمع المدني في الولايات المتحدة والعالم الإسلامي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول محدوداً– أو على الأقل أكثر انحساراً من العلاقات بين الجماعات الأميركية والأوروبية، أو بين الجماعات الأميركية والأميركية اللاتينية. غير أن آراء الأميركيين عن العالم الإسلامي، وآراء المسلمين عن الولايات المتحدة، تخضع لتأثير أقوال وأفعال من يسعون إلى توسيع الهوة وليس ردمها. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص في عالم يرزح تحت نير وسائل الإعلام والإنترنت. وبالفعل، إن الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي قد أصبح الموضوع العالمي الأكثر إلحاحاً، بسبب تبعاته الخطيرة على مسائل الأمن الدولي والإقتصاديات العالمية والتحالفات السياسية. وقد تم إقرار هذا الأمر من قبل صناع السياسات والمواطنين في الولايات المتحدة والعالم الإسلامي على حد سواء– وبالأخص الرئيس أوباما منذ بداية استلامه لولايته.

فقد سلط الرئيس أوباما الضوء، في خطاب تنصيبه الرئاسي على أهمية العلاقات الأميركية مع جزء واحد فقط من العالم، فقال: «إلى العالم الإسلامي، نسعى قدماً إلى اعتماد نهج جديد، بالإستناد إلى المصالح المشتركة والإحترام المتبادل. إلى القادة حول العالم الذين يسعون إلى إثارة الخلافات أو إلى إلقاء بمصائب مجتمعهم على الغرب: إعلموا أن شعبكم سيحكم عليكم وفقاً لما أنجزتموه وليس لما سعيتم إلى هدمه». ولمعرفة الرئيس أوباما بأن العالم بشكل عام، والعالم الإسلامي بشكل خاص، سوف يحكم عليه بالإستناد إلى أفعاله وليس فقط كلماته، فهو انتقل بسرعة إلى تعيين السيناتور جورج ميتشل ليكون مبعوثه الخاص إلى الشرق الأوسط وأعلن نيته بإقفال معتقل غوانتانامو وإنهاء المهمة القتالية الأميركية في العراق.

ومع تسلم أوباما لمقاليد الحكم وجدول أعماله الجديد، الذي يسعى بوضوح إلى تحسين علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي، من الجدير أن نسلط الضوء على أفعال الإدارة الأميركية السابقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول تجاه العالم الإسلامي، ودور المجتمع المدني في هذه العملية. فبعد تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، سعت إدارة ولاية بوش إلى معالجة الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي بإنفاق مبالغ طائلة على برامج الدبلوماسية العامة العالمية التي بلغت حوالي 1.4 مليار دولار أميركي في السنة[4]، يقدر إنفاق 400 مليون دولار أميركي منها في العالم الإسلامي[5]. من وجهة النظر الأميركية، قد لا تكون الولايات المتحدة قد شعرت فعلاً بالحاجة الملحة إلى تحويل السلوكيات والآراء العامة حول سياساتها على هذا النطاق الواسع من قبل. ولقد حاول البعض إظهار وجوه الشبه مع الجهد التاريخي للولايات المتحدة للفوز بقلوب وعقول الشعب في التكتل السوفياتي خلال الحرب الباردة. غير أنه حالياً لا يمكن في الواقع مقارنة هذا الجهد الدبلوماسي الذي تقوم به الولايات المتحدة بذلك الذي قامت به خلال الحرب الباردة

لسبب رئيسي واحد: لم يكن شعب التكتل السوفياتي يعاني مشاكل جمة مع الولايات المتحدة والغرب، بل إن حكومات التكتل السوفياتي هي من كانت على خلاف مع الولايات المتحدة. على عكس العلاقة اليوم، حيث أن غالبية حكومات العالم الإسلامي متحالفة مع الولايات المتحدة، في حين أن الشعوب معادية لها. ومما يزيد من هذا التحدي، هو أنه من وجهة نظر العالم الإسلامي، لم يسبق أبداً أن توفرت الموارد أو المؤهلات أو التكنولوجيات التي تمنح مختلف الشرائح في العالم الإسلامي السلطة لتنظيم مجتمعاتها كما هي متوفرة اليوم. بالتالي، لا يمكن اعتبار أن التاريخ يعيد نفسه.

لم تواجه الحكومة الأميركية هذا التحدي بمفردها. ففي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، سعت العديد من المنظمات في المجتمع المدني الأميركي إلى معالجة المشكلة التي بدت واضحة للبعض: هنالك سوء تفاهم عميق بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، ولو أنه كان بإمكان كل طرف التعرف على الآخر، لتحسنت العلاقة بينهما. فالنظرية الكامنة وراء هذا المفهوم تعتبر أنه عبر جمع المواطنين وقادة المجتمع المدني من العالم الإسلامي والولايات المتحدة (والغرب)، ستسود الطبيعة البشرية الطيبة وسيزيد الوعي والتفاهم ويتوحد الإنقسام. غير أنه بعد مرور حوالي ثماني سنوات، ما زال الشرخ على ما يبدو أعمق من أي وقت مضى. لقد ساهمت مختلف مشاريع المجتمع المدني التي تم بحثها في هذا التقرير بجمع عشرات آلاف الأفراد عبر مختلف الوسائل، بما في ذلك المقابلات الشخصية والتبادل عبر الفيديو والحوارات في الصفوف الدراسية. من الصعب تقدير الحجم الصحيح لبرامج المجتمع المدني المخصصة لمعالجة العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، والتي من المرجح أن تكون قد بلغت عشرات ملايين الدولارات في السنة، وربما تجاوزت بمجموعها 100 مليون دولار أميركي منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. وبالنظر إلى المبلغ المالي الكبير الذي تم إنفاقه، ما كانت نتيجة الجهد الذي بذله المجتمع المدني؟ الجواب هو أننا لا نعرف.

تبين هذه الدراسة أنه بعد ثماني سنوات، لا نملك أي فكرة واضحة أو بالأحرى كاملة عن نتيجة هذه المشاريع ومدى تأثيرها. فمع الغياب الشامل تقريباً للرقابة والتقييم على مستوى التأثير، لا يوجد أي بيانات تؤكد فعالية هذه الجهود – فالإثبات الكافي غير متوفر والمبادرات تقوم على التخمينات عوضاً عن الإستراتيجيات الملموسة. على المستوى الأولي،

4. إن جهود الدبلوماسية العامة للحكومة الأميركية تقوم بها كيانات عديدة – كالبيت الأبيض ووزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة (USAID) ومجلس أمناء البث (BBG)– وإنما وزارة الخارجية ومجلس أمناء البث يعتبران مصدر التمويل الأساسي للبرامج، حيث خصصا ميزانية مشتركة بلغت حوالي 1.44 مليار دولار أميركي في السنة المالية 2006، وفقاً لمعلومات من مكتب المحاسبة الحكومي(GAO) المتوفرة على الموقع http://www.gao.gov/new.items/d07795t.pdf الصفحة 5. في حين أنفقت وزارة الخارجية 796 مليون دولار في السنة المالية 2006، 451 مليون دولار منها على البرامج التعليمية والتبادل الثقافي، و260 مليون دولار على أنشطة الدبلوماسية العامة التي أجرتها المكاتب الإقليمية، و55 مليون على برامج مكتب المعلومات الدولي، و29 مليون دولار على أنشطة أخرى مرتبطة بالدبلوماسية. في هذه السنة نفسها أنفق مجلس أمناء البث 645 مليون دولار، 256 مليون دولار منها على الإدارة والهندسة وتكاليف عامة أخرى، و 167 مليون دولار على برامج صوت أميركا، و79 مليون دولار على شبكات بث الشرق الأوسط، و75 مليون دولار على راديو أوروبا الحرة/ راديو الحرية، و37 مليون دولار على البث إلى كوبا، و30 مليون دولار على راديو آسيا الحرة. وقد خصصت وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة ووزارة الدفاع مبالغ صغيرة نسبياً للأنشطة الدبلوماسية العامة. بيان جيس تي. فورد، مدير الشؤون الدولية والتجارة «الدبلوماسية الأميركية العامة: تحسنت جهود التخطيط الإستراتيجية، وإنما تواجه الوكالات تحديات تنفيذ هامة»، متوفر على الموقع http://www.gao.gov/new.items/d07795t.pdf.

5 بحسب تقديرنا، تم تخصيص حوالي 437 مليون دولار من تمويل الدبلوماسية العامة من قبل مجلس أمناء البث (BBG) ووزارة الخارجية للشعوب العربية والمسلمة. وتقسم جهود الدبلوماسية العامة لمجلس أمناء البث على خمسة برامج رئيسية، تصل ثلاثة منها– شبكات بث الشرق الأوسط وصوت أميركا وراديو أوروبا الحرة– إلى الشعوب العربية والمسلمة. في العام 2008، بلغت ميزانية هذه المبادرات الثلاثة 363.4 مليون دولار. والعنصر الرئيسي لجهود الدبلوماسية العامة للوزارة الخارجية في مكتب شؤون الشرق الأدنى هو مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط (MEPI). بلغت ميزانية MEPI للسنة المالية 2005، 74.4 مليون دولار. أما أكبر برنامج في مكتب الشؤون التعليمية والثقافية هو برنامج Fulbright (فولبرايت) الذي بلغت ميزانيته السنوية حوالي 185 مليون دولار، وقد تم إنفاق 48 مليون دولار منها على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) في العام 2006. كما يدير المكتب أو يمول العديد من المبادرات المالية التي تشرك أكثر من ثلاثين ألف فرداً على أساس سنوي. بالإضافة إلى ذلك، يشرف المكتب أو يمول حوالي ثلاثين برنامجاً رئيسياً، منها تسعة برامج مخصصة لترويج الدبلوماسية العامة في ما يتعلق بالبلدان العربية والإسلامية، وتتضمن هذه برنامج iEARN's Global Connections & Exchange (جسر FKA)، وبرنامج تبادل الشباب والدراسات (Youth Exchange and Study Program (YES وSports United و Gilman Scholarships و (National Security Language Initiative (NSLI و Community College Summit Initiative Program و American Council of Young Political Leaders (ACYPL و Global Undergraduate Exchange Program و) Global Connections and Exchange. وقد تم احتساب الأرقام بالاستناد إلى بيانات مكتب المحاسبة الحكومي(GAO) المذكورة سابقاً.

بالكاد تظهر العديد من المشاريع إثباتاً علمياً متيناً عن مدى فعاليتها في التأثير على المشتركين وتغيير سلوكياتهم. ولكن حتى مع افتراض أن المشاركة في برامج المجتمع المدني لا تساهم في تغيير وجهات النظر– في الواقع لقد برهنت المشاريع الكبيرة التي تعمل على جمع إحصائيات عن السلوك عن مدى تأثيرها– ما هي الطريقة الأكثر فعالية التي تؤثر على النظرة العامة؟ هل من الأكثر فعالية إشراك النخبة على أمل أن تصل وجهات نظرهم إلى شريحة أكبر من الشعب؟ أو هل من الأكثر فعالية الغوص في مشاريع واسعة النطاق تسعى إلى استهداف الحركات السياسية مباشرة؟ مجدداً، إن انعدام توفر بيانات عن الجهود القائمة لتوحيد هذا الإنقسام يجعل من المستحيل برهنة النتائج.

على المستوى الأساسي، هنالك فشل جوهري من قبل المشاريع التي تم بحثها لغرض هذا التقرير في صياغة تعريف واضح عن «النجاح» الذي يتجاوز قياس عدد المشتركين في المشروع أو معدل ظهور المسؤولين عن المشروع في وسائل الإعلام. أما المبادرات التي تملك فكرة عن معنى النجاح، فهي لم تعرّفه بطريقة يمكن قياسها بسهولة من خلال مؤشرات مبرهنة موضوعياً. يمكن لمدراء المشاريع الإشارة بطريقة روائية إلى وجهات نظر تغيرت وشراكات بُنيت وحتى سياسات تأثرت. ولكن في غالبية الحالات، لم يتم بذل أي جهد منهجي لتطبيق مؤشرات الأداء.

يمكن قياس النجاح. وعلى الرغم أن هذه العملية من دون شك ستستنزف جهوداً وتكاليف باهظة، إلاّ أنها جديرة بذلك. فكما أن الإستطلاع العام يعتبر أداة أساسية في الحملات السياسية لقياس التحولات في السلوكيات العامة، يمكن أيضاً استخدامه من قبل برامج المجتمع المدني لقياس تأثير البرامج على المشتركين. قد لا تتحول السلوكيات في ليلة وضحاها، وإنما قياس التحولات في سلوكيات المشتركين (وفي سلوكيات أولئك الذين يقعون ضمن دائرة التأثير المباشر كالرفاق في العمل) عبر فترة زمنية يمكن أن يكون دليلاً على ما إذا كانت المبادرات المحددة فعالة أم لا.

لا يمكن إلقاء اللوم فقط على من انكبوا لتوحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. فممولو هذه المشاريع ملامون أيضاً لإخفاقهم في طلب توفير تقييم عن مدى تأثير هذه المبادرات. المطلوب هو تحول شامل في طريقة بذل هذه الجهود. أولاً، يجب تحديد النجاح– أي التأثير المنشود من هذا المشروع– بطريقة يمكن قياسها. تكمن الطريقة الأكثر وضوحاً لتحديد النجاح في تحديد مدى تحول سلوكيات المشتركين، والذي يمكن قياسه عبر إستبيانات. ثانياً، يجب أن تخصص المشاريع الموارد للقيام بذلك بطريقة مفيدة، كإجراء الإستبيانات قبل المشاركة وبعدها ثالثًا، على الممولين السعي إلى تحديد معايير تشمل مشاريع عدة بحيث يمكن مقارنة مختلف المناهج في ما بينها.

في المستقبل، يجب توفير إثبات أقوى لتحديد ما إذا كان لأي من هذه الجهود أي تأثير ولتحديد أفضل الممارسات. عندها فقط سوف يتمكن الممولون، والحكومات على حد سواء، ممن يهتمون بتوحيد الإنقسام، من الرد بثقة على أنه تم إنفاق أموالهم على نحو جيد– أي أنه بالفعل يتم توحيد الإنقسام. في الوقت نفسه، تجدر الملاحظة إلى أن بعض أوجه هذه المبادرات لا يمكن تقييمها أبداً عبر مؤشرات قابلة موضوعياً للقياس فقط، لذلك يجب دائماً توفير عنصر التحليل الدقيق وحتى الذاتي، إلى جانب التحليل الإحصائي.

يقدم التاريخ الآن فرصة ثمينة لإعادة النظر في التقنيات التي يعتمدها كل من أميركا والعالم الإسلامي لتوحيد الإنقسام. وتشير الأحداث العالمية المؤخرة إلى فرصة تحقيق إشراك أكثر عمقاً وفعالية بين الطرفين. ويمثل انتهاء ولاية بوش وبداية ولاية أوباما فرصة مهمة لإعادة تعزيز علاقة الولايات المتحدة مع العالم ككل، بما في ذلك العالم الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، وفي ظا استمرار اعتماد البلدان الغربية على البلدان الغنية المنتجة للنفط لتحصل على مساعدتها ، برهنت الأزمة الاقتصادية المستمرة الطبيعة المترابطة لاقتصاديات العالم. وفي حين أن إدارة أوباما تملك الفرصة لتحويل العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، وإعادة توجيهها من خلال سياق السنوات الثماني الماضية، إلاّ أن الجراح لن تطيب بلمح البصر. كما أن المشاكل والشبهات التي برزت في فترة نصف القرن قبل الحادي عشر من سبتمبر قد تستمر. نتيجة لذلك، وبالرغم من وجود حكومة أميركية ملتزمة، سوف يحتاج المجتمع المدني أن يشترك بنشاط في توطيد العلاقة أكثر.

يقدم هذا البحث إطاراً تحليلياً واسعاً لتقييم المشاريع التي سعت إلى ردم الهوة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. كما يقدم توصيات استراتيجية حول كيفية تنفيذ هذه المبادرات على نحول أفضل في المستقبل، بالإضافة إلى عِبر تكتيكية محددة للأشخاص المشتركين في هذه البرامج، من صناع السياسات والممولين إلى منسقي المشاريع والمدراء– سواء أكانوا في الولايات المتحدة أو العالم الإسلامي. عبر توحيد الجهود، تتمتع ولاية إدارة أوباما والمجتمع المدني، إلى جانب الحكومات والمجتمع المدني في العالم الإسلامي، بفرصة لا مثيل لها في تحويل العلاقة بينهما نحو الأفضل. ولكي تنجح هذه الجهود، هناك حاجة ملحة إلى اتباع استراتيجية فعالة وشاملة لا تركز فقط على قنوات التعاون الرسمية، وإنما أيضاً تشمل مبادرات المجتمع المدني.

المنهجية

يقوم هذا البحث على «إستطلاع المشاريع الرامية لتوحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي». تم تصميم الإستطلاع وجمعه وإدارته بهدف التحقيق في مجموعة من المبادرات التي تم إطلاقها أو تم توسيعها دراماتيكياً، منذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، والتي تضمنت الحوار والتبادل وتوحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. وعلى الرغم من إقرار عدم شمولية هذه الدراسة لكافة المبادرات التي تم إطلاقها، إلاّ أن الدراسة تغطي 22 مبادرة، وهي مصممة خصيصًا لقياس مدى تأثير هذه المبادرات.

تم اختيار المبادرات المشمولة في هذه الدراسة لأنها تمثل شريحة مستعرضة من المشاريع التي تم إطلاقها أو تطويرها بشكل بارز إثر تعديات الحادي عشر من سبتمبر /أيلول. تعتمد بعض المبادرات على تنظيم المؤتمرات كنشاط أولي، في حين لجأت مبادرات أخرى إلى ممارسة أنشطة متنوعة. وقد تم توجيه الإهتمام إلى بحث المشاريع المتنوعة من حيث معدل عدد الموظفين، من المشاريع الصغيرة التي تضم موظف واحد بدوام كامل أو أقل إلى المشاريع التي تضم أكثر من 10 موظفين. وقد تراوحت ميزانيات وهبات المبادرات التي تم اختيارها ما بين عشرات آلاف الدولارات إلى ملايين الدولارات. بالإضافة إلى ذلك، تبحث الدراسة في المبادرات التي تضمنت تغطية من قبل وسائل الإعلام وتلك التي رفضت أي تغطية لوسائل الإعلام، فضلاً عن المبادرات التي تشدد على الإختلاف في المذاهب أو على مسائل السياسات القومية. وتنتشر المشاريع التي تم اختيارها في الولايات المتحدة وأوروبا والعالم الإسلامي.

يقدم هذا البحث، إلى جانب الوقائع الرئيسية المتوفرة من مصادر أخرى، نظرة داخلية حول كيفية بذل الجهود بطريقة أفضل وتقييمها في المستقبل. ويشمل ثلاث نواحي: المعلومات الأساسية، كتكوين المبادرة ونطاقها ومهمتها، ومعلومات مفصلة أكثر عن أصحاب المصالح والجمهور والتمويل والتركيز والإمداد بالموظفين، ومعلومات من مدراء المبادرات حول النتائج وتأثير جهودهم. وبالنسبة لهذا المحور الأخير، تم طرح أسئلة على مدراء المبادرات مثل «ما هي الخطوات الفعالة وتلك غير الفعالة؟» «ما هي مؤشرات نجاح المبادرة وفشلها؟»، ما هي أكثر المسائل إلحاحاً التي يجب تناولها؟»، وما هي النصيحة التي تقدمها لمن يريدون تنظيم المشاريع لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي؟».

منذ تعديات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، تم إطلاق مئات المشاريع الصغيرة والكبيرة على حد سواء والتي يمكن تصنيفها على أنها تتناول الإنقسام بين الإسلام والغرب بشكل عام، والإنقسام بين العالم الإسلامي والولايات المتحدة بشكل خاص. وتتراوح هذه بين المبادرات الرئيسية الممولة من قبل الحكومات ومجموعات أبحاث المواطنين المحلية. بالتالي، تم تحديد المعايير التالية لتضييق نطاق التركيز في هذا البحث الخاص.

أولاً، المشاريع التي تم بحثها هي تلك التي نظّمت أو موّلت المؤتمرات أو التبادلات التي تعزز الحوار بين المواطنين في أميركا والعالم الإسلامي والمسؤولين الحكوميين أو القادرة البارزين. ثانياً، يجب أن تتميز الجهود بمشاركة أميركية ملحوظة، يُشار إليها بواقع أنه (أ) يتم تمويلها من قبل الحكومة أو مؤسسة أميركية أو فرد أميركي (ب) يتم تنفيذها من قبل كيان أميركي، أو (ج) تتمتع بجمهور أميركي كبير (يتجاوز 30 بالمئة). ولغرض هذا البحث، لم يكن من المهم ما إذا كان المشروع يركز على «تصادم الحضارات» بشكل عام أو العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلام بشكل خاص، على الرغم من أنه طُرح على المجيبين ما إذا كانت أي من هذه المفاهيم تصف أعمالهم بدقة. في النهاية، تم بشكل عام تصور المبادرات التي تم بحثها على أنها عمليات مستمرة، على الرغم أنه في بعض الحالات قد تنتهي المبادرات بأن تكون مجرد حدث قد يتوسع في المستقبل.

تتراوح المبادرات التي تم بحثها بين الجهود الواسعة كمشروع «حلف الحضارات» (Alliance of Civilizations) في الأمم المتحدة الذي يستضيف منتدى سنوياً وحوارات إعلامية حول الطاولة المستديرة مع ممثلين من كافة أنحاء العالم، إلى برامج التواصل والأبحاث الأكثر تحديداً كـ «مبادرة العالم الإسلامي» في معهد السلام الأميركي، وفعاليات أخرى مثل المؤتمر المنعقد في السفارة الأميركية في بلجيكا لتسهيل مشاركة الأفكارعن منح المواطنين المسلمين الصلاحيات في

المجتمعات الأميركية والبلجيكية. وقد تم اختيار هذه المبادرات مع أخذ التنوع بعين الإعتبار للحصول على تمثيل فعال للمبادرات المختلفة القائمة. بالتالي، تم اعتبار العديد من العوامل، كسنة التأسيس، وما إذا كانت المبادرة قائمة بحد ذاتها أو تشكل جزءاً من منظمة أكبر، وحجم المنظمة التي يتم قياسها بعدد الموظفين، ومكان تواجد المكاتب الرئيسية لهذه المبادرات. ومن بين المشاريع التي يتناولها هذا البحث، بعضها قام لمعالجة الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي بشكل محدد؛ فيما كان لبعضها الآخر إطاراً فكرياً حول الغرب والإسلام، ولكن بمشاركة كبيرة من قبل الولايات المتحدة. وقد لوحظ التنوع بين هذه المبادرات في مجالات أخرى، كمثل إذا تم تسجيل الحوارات ونشرها، والشرائح المختلفة من المجتمع التي شاركت في المبادرات (الحكومات أو قادة المجتمع أو قادة الأعمال أو الهيئات الثقافية).

وقد تم توفير عناية خاصة لضمان النظر في برامج نشأت في كل سنة تلت تعديات الحادي عشر من سبتمبر /أيلول. نتيجة لذلك، يعالج هذا البحث حوالي مبادرتين إلى أربع مبادرات في السنة منذ تعديات الحادي عشر من سبتمبر /أيلول، مع دراسة إضافية لثلاثة برامج كان قد تم تشكيلها قبل الحادي عشر من سبتمبر /أيلول، ولكن تم تمديدها بشكل دراماتيكي منذ ذلك الحين.

تم أيضاً بذل جهد لضمان أن العينة المستعرضة تضم المشاريع القائمة بحد ذاتها وكذلك تلك الواقعة ضمن منظمات موجودة أساساً. تقع نصف المبادرات (11 مبادرة) ضمن الفئة السابقة للمنظمات المستقلة التي تم تطويرها لغرض محدد ألاّ وهو تعزيز الحوار، كمركز التفاهم العربي–الغربي ومركز هوليجنز (Hollings)، في حين أن ثمانية منها هي مشاريع ضمن منظمة مؤسسة، مثل برنامج «الأصوات الإقليمية: التحديات العابرة للحدود» في مركز ستيمسون (Stimson) و«مبادرة العالم الإسلامي» في معهد السلام الأميركي. وتتميز المبادرات المتبقية بالشراكات بين المنظمات أو المجموعات غير الرسمية.

كما يتنوع حجم المبادرات التي تم بحثها. ففي حوالي الثلث (سبع مبادرات) يعمل موظف بدوام كامل أو أقل، وفي الثلث الآخر(ثماني مبادرات) موظفان إلى أربعة موظفين وفي الثلث الأخير(سبع مبادرات) خمسة موظفين أو أكثر بدوام كامل. أما بالنسبة إلى المشاريع الصغيرة، والتي تتضمن على سبيل المثال مبادرة كوردوبا (Cordoba) و«المسلمون الأميركيون للإشراك البنّاء» (American Muslims for Constructive Engagement)، فهي تدير أعمالها بدون أي موظفين بدوام كامل. في حين أن «مبادرة الحوار الصعب» في مؤسسة فورد وكذلك ومركز الوليد بن طلال للتفاهم الإسلامي–المسيحي في جامعة جورجتاون، يستخدمان ما بين موظفين اثنين إلى أربعة. أما كل من منتدى العمل العربي والأميركي و«الأصوات الإقليمية: التحديات العابرة للحدود» فهي استخدمت خمسة موظفين بحسب ما وردنا أثناء إجراء المقابلات.

بالإضافة إلى السعي لتحقيق التنوع في الحجم من حيث عدد الموظفين، تم أيضاً النظر في المنظمات التي تملك مستويات ميزانية ومصادر تمويل متنوعة. إن غالبية واسعة منها تملك ميزانيات سنوية تتراوح بين 100,000 $ ومليون دولار أميركي في السنة، مع عدد قليل من المشاريع التي تجاوزت قيمتها أو انخفضت عن هذين الرقمين. وقد تم تمويل نصف المنظمات عبر مجموعة من الأفراد والمؤسسات، في حين أن ستّ من المنظمات الأخرى حصلت على معظم أموالها من مختلف الحكومات، بما في ذلك الولايات المتحدة والأردن وقطر وإسبانيا وتركيا. ومن الجدير بالذكر أن بضع منظمات تملك ميزانيات غير ثابتة بحسب قيمة المنح التي تستلمها من سنة إلى أخرى.

كما تم اعتبار موقع المكاتب الرئيسية لهذه المبادرات المختلفة عاملاً آخراً يجب النظر فيه لضمان التنوع بقدر ما يمكن في الأجوبة. نتيجة لهذه العوامل، ثلث المشاريع التي تم اختيارها كانت قائمة في واشنطن العاصمة، وثلثها في مكان آخر في الولايات المتحدة والثلث الأخير خارج الولايات المتحدة، مع انتشار أربعة مشاريع في الشرق الأوسط وأربعة مشاريع أخرى في أوروبا.

وأخيراً، وبهدف إنجاز عينة مناسبة ونموذجية، اختار البحث تحديداً البرامج المتنوعة من حيث الوسائل التي يتم بموجبها تحقيق المهمات. على سبيل المثال، حوالي نصف المبادرات في البحث تركز على تنظيم المؤتمرات والمنتديات، في حين أن النصف الآخر يعنى بالتبادلات عن بعد ونشر نتائج الأبحاث أو المذكرات المعبرة عن آراء الكتاب. وما زالت بعض المبادرات تبذل هذه الجهود.

هذه المقاربة المستعرضة حتمت أن العديد من المبادرات البارزة والمميزة لا يمكن تضمينها، إذ أن هذا البحث يسعى فقط إلى أن يكون نموذجياً وليس شاملاً. فالبحث لن يتناول مبادرات مثل «بلدي بغداد» (Hometown Baghdad)، وهي جهد ساهم في إنتاج مسلسل على شبكة الإنترنت لتوفير نظرة على حياة ثلاثة شباب عراقيين خلال حرب العراق الأخيرة، ومشروع «كلمة» (Kalima)، وهو مبادرة لإعادة إحياء الترجمة في العالم العربي بحيث يتمكن القرّاء العرب من الاستفادة قدر ما يمكن من أبرز الأعمال الدولية في مجال الأدب والفلسفة والتاريخ، ومبادرة سوليا (Soliya)،

وهي منظمة لا تتوخى الربح تسعى إلى تطوير شبكة عالمية من الشباب في العالم الغربي والإسلامي باستخدام تقنيات اجتماعية جديدة، إلى جانب العديد من الأمثلة الأخرى.

تم إجراء البحث بين يناير 2007 ويناير 2008 عبر مقابلات شخصية وعبر الهاتف، بالإضافة إلى أبحاث مساعدة تتضمن مراجعة بيان المهمة لكل مبادرة والمنشورات الصادرة عنها والتغطية الإعلامية لفعالياتها. تم عموماً إجراء مقابلات مع 22 برنامجاً، مع مبادرة واحدة فقط رفضت إجراء المقابلة. وقد استندت أداة المقابلة بحد ذاتها على نوع من نظام أمانة في وقائع التقرير الذاتي من مدراء المبادرة، وبالتالي تتضمن كافة نقاط الضعف المرتبطة بالتقرير الذاتي. وبهدف جمع الأجوبة الأكثر صراحة من المجيبين، تحديداً في ما يتعلق ببعض الأسئلة الدقيقة، تم التعهد في غالبية الأحيان بنقل الأجوبة بدون اقتباس مباشر.

غير أنه قبل الغوص في نتاج البحث، من الضروري اكتشاف وجهات نظر وسلوكيات المواطنين في الولايات المتحدة والعالم الإسلامي حول العلاقات السائدة بين الطرفين. فرأي المواطنين في الولايات المتحدة والعالم الإسلامي بأن العلاقات اتخذت منحى سلبياً عميقاً، يعتبر الأساس الفكري الذي يستند إليه تشكيل هذه المشاريع أو توسيعها، وبالتالي، إن إدراك وجهات النظر هذه وفهمها يعتبر أمراً ضرورياً لتقييم المشاريع. بعد مراجعة وجهات نظر المواطنين، تصف الدراسة وتحلل نتائج «إستطلاع المشاريع الرامية لتوحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي» كما تؤمن في بعض الحالات التحليل الخارجي المعزز. هذا ويختتم البحث بسلسلة من التوصيات التي تهدف إلى مساعدة مدراء المشاريع– في المجتمع المدني أو الحكومي– على إنشاء برامج فعالة تهدف إلى ردم الهوة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي.

وجهات نظر المواطنين حول الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي

يكمن الهدف الأساسي من وجود معظم المبادرات المشمولة في هذا البحث في توحيد الانقسام بين العالم الإسلامي، أو أجزاء من العالم الإسلامي، والولايات المتحدة أو الغرب بشكل عام. بالمجمل، يؤيد واضعو المبادرات فكرة أن التواصل المتزايد والتفاعل عبر هذا الإنقسام باهتمام وعناية يساعد على ضمان تفاهم أكبر بين المشتركين والمواطنين على نطاق واسع، الأمر الذي سيؤدي في المقابل إلى تخفيف حدّة التوتر وتحسين العلاقات بين مختلف الثقافات؛ على أمل أن تكون النتيجة توفير بيئة يكوّن فيها المواطنون في الولايات المتحدة والعالم الإسلامي آراء أفضل عن الآخر.

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن الآراء والمواقف العامة في الولايات المتحدة والعالم الإسلامي تجاه بعضهما البعض. كما يسلط الضوء على بعض الأسباب التي أوجدت مجموعة من البرامج الهادفة إلى إشراك الولايات المتحدة والعالم الإسلامي في أعقاب تعديات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. وتجدر الملاحظة إلى أن نوعية العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي ليست مجرد علاقات وظيفية بين حكومة وأخرى وإنما أيضاً علاقات بين الأفراد يتم التعبير عنها من خلال تفاعلات منظمات المجتمع المدني والجهات الأكاديمية والشركات ووسائل الإعلام.

منذ العام 2002 وحتى العام 2008، تراجع نفوذ أميركا في العالم الإسلامي بشدة وسرعة. ومع هذا التراجع برزت الحاجة الملحة إلى وجود أو وضع المبادرات المشمولة في هذا البحث. وعلى الرغم من التقلبات، إلاّ إن نظرة العالم عن الولايات المتحدة قد أصبحت أكثر سلبية بشكل عام منذ العام 2002. ووفقاً للإحصاء السنوي لعام 2008 عن الرأي العام العربي ، 83 بالمئة من الشعب في البلدان حيث الأكثرية المسلمة يملكون نظرة سلبية عن الولايات المتحدة، في حين 70 بالمئة لا يثقون بالولايات المتحدة[6]. حتى في الكويت، البلاد التي حررتها الولايات المتحدة من العراق في العام 1991، انخفضت النظرة الإيجابية فيها تجاه الولايات المتحدة إلى 17 بالمئة، ، في حين بلغت النظرة السلبية تجاهها 66 بالمئة[7]. من الجدير بالذكر، أن المصدر المحدد للمشكلة ليس كره للقيم الأميركية، وإنما استنكار لسياسات أميركا الخارجية[8]. نتيجة لذلك، وعلى نحو غير مفاجئ، يشدد عدد كبير من المبادرات المشمولة في هذا البحث على مناقشة الإختلافات في السياسة بدلاً من الإختلافات في القيم.

وحتى وقت إعداد هذا البحث، كانت الإستطلاعات التي تعكس تأثير التواصل الذي قام به الرئيس أوباما تجاه العالم الإسلامي خلال الأسابيع الأولى من إدارته ما زالت قيد النشر.

حتى أن الأميركيين يملكون نظرة سلبية عن الإسلام والمسلمين. وتبرهن الدراسات أن 59 بالمئة فقط من الأميركيين كانوا يتمتعون بنظرة إيجابية تجاه المسلمين في خريف 2001، أي مباشرة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول[9]. وبحلول العام 2007، أظهرت دراسة أجراها مركز بيو (Pew) أن 43 بالمئة فقط من الأميركيين يملكون نظرة إيجابية عن المسلمين بشكل عام، في حين أن 53 بالمئة يملكون نظرة إيجابية عن المسلمين الأميركيين[10]. وربما على أثر الأحداث في العراق،

6. شبلي تلحمي «الإحصاء السنوي لعام 2008 عن الرأي العام العربي»، فبراير/شباط 2008، متوفر على الموقع http://sadat.umd.edu/surveys/index.htm

7. ريشارد بركهولدر، «تدهورت الانطباعات الكويتية تجاه الولايات المتحدة منذ العام 2001» في، State of Global Well-Being، 2007 Gallup Press، نيويورك، 2007.

8. شبلي تلحمي «الإحصاء السنوي لعام 2008 عن الرأي العام العربي»، فبراير/شباط 2008، متوفر على الموقع http://sadat.umd.edu/surveys/index.htm

9. « يرى الأميركيون الدين على أنه يزداد أهمية في الحياة العامة» Christian Science Monitor، 7 ديسمبر/كانون الأول 2001. تم إجراء الاستطلاع على 1500 بالغ أميركي في نوفمبر/تشرين الثاني 2001.

10. منتدى بيو Pew عن الدين والحياة العامة، Public Expresses Mixed Views of Islam and Mormonism، 25 سبتمبر/أيلول 2007 متوفر على الموقع http://pewforum.org/surveys/religionviews

وبحلول صيف 2003، شعر 44 بالمئة من الأميركيين (بعد أن ارتفعت النسبة من 25 بالمئة في مارس 2002) أن الإسلام «قد يشجع على العنف أكثر من أديان أخرى»[11]. ونتيجة لذلك، عالجت العديد من المبادرات في هذا البحث وجهات النظر السلبية لدى الشعب من جهتي الإنقسام. في هذه الأثناء، أظهرت البيانات التي تم جمعها من قبل شركة جالوب (Gallup) أن عدد الأميركيين «القلقين جداً» حيال الإرهاب في الولايات المتحدة قد ارتفع من 4 بالمئة في أبريل 2000 إلى 25 بالمئة في أكتوبر 2001، ولكن بحلول نهاية نوفمبر 2001 هبط مجدداً إلى 8 بالمئة، ومنذ ذلك الحين تراوحت النسبة بين 8 بالمئة و14 بالمئة[12].

يدرك الأميركيون تماماً وجهات النظر السلبية عن بلادهم في العالم الإسلامي. كما أنهم يعون أن لهذه الآراء السلبية تبعات كبيرة على الأمن الأميركي والسياسات الخارجية في المنطقة. ويقول 29 بالمئة فقط من الأميركيين أن الولايات المتحدة تفوز بالحرب على الإرهاب، بعد أن هبطت النسبة من 66 بالمئة في أواخر 2001 وأوائل 2008 [13]. في بحث نُشر في العام 2006، أظهر خبير الرأي العام دانييل يانكيلوفتش أن 64 بالمئة من الأميركيين أعطوا الحكومة الأميركية علامات ضعيفة نتيجة لإخفاقها في العمل لتحسين العلاقات مع العالم الإسلامي. وقال 33 بالمئة أن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ساعدت على تجنيد الإرهابيين[14]. من المثير للإهتمام، أن عمل يانكيلوفتش أظهر أيضًا أن 56 بالمئة من الأميركيين يعتقدون بأن «التواصل المحسّن مع العالم الإسلامي سوف يخفف من الكره تجاه الولايات المتحدة»، مقارنة بنسبة 25 بالمئة من الذين يعتقدون بأن الحكومة الأميركية قد نجحت في تشكيل هذه العلاقات الجيدة[15]. هذه النظرية الأميركية الرئيسية، بأن التواصل المتزايد والاتصال بين الأميركيين والمواطنين من العالم الإسلامي أمر مستحسن ومفيد، هي عنصر أساسي ومركزي لغالبية المبادرات المشمولة في هذا البحث. وبالفعل، قد يفسر ذلك سبب اعتقاد العديد من المؤسسات سنة تلو الأخرى بأنها ملزمة بتعزيز المشاريع الإضافية التي تروج التفاهم بين مختلف الثقافات.

تتنوع وجهات النظر عن الولايات المتحدة في العالم الإسلامي، حيث ينتشر 1.4 مليون نسمة من السود والبيض والأفريقيين والعرب والآسيويين والأوروبيين، والفقراء والأغنياء، والعلمانيين والمتدينين. وعلى الرغم من أن إستطلاعات الرأي المذكورة أعلاه تشير إلى عدم رضا العالم الإسلامي عن السياسات الأميركية، إلاّ أن العرب ما زالوا يصنفون الولايات المتحدة من بين الدول الأولى التي تمنح الحرية والديمقراطية لشعبها[16]. كذلك، وبشكل عام، ينظر الشباب والنساء بإيجابية إلى الولايات المتحدة أكثر من فئة المسنين والرجال. فعلى سبيل المثال، ينظر من هم دون الخامسة والثلاثين من العمر إلى الولايات المتحدة بإيجابية أكثر ممن هم فوق هذا العمر في كل من المغرب ولبنان وباكستان وتركيا[17]. لا تسلط هذه الملاحظات فقط الضوء على الطبيعة الدقيقة والمتباينة لهذا الإنقسام الواسع بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، وإنما تشير إلى السبل التي يمكن من خلالها الوصول إلى الجمهور الذي يرغب ويسعى إلى حل النزاع.

أجرى مشروع بيو للآراء العالمية (Pew Global Attitudes) إستطلاعات حول مختلف البلدان في العالم الإسلامي منذ العام 2000، كما هو مبين في الرسم البياني أدناه[18]. وقد تبين من خلال الإستطلاع أن النظرة الإيجابية في العالم الإسلامي قد تدهورت بشدة من بلد إلى آخر منذ العام 2002، إذ بلغت النسبة ذلك العام في نيجيريا 77 بالمئة، و61 في اندونيسيا

11. مركز أبحاث بيو Pew «الدين والسياسة : الخصام والإجماع، عدد متزايد يقول أن الإسلام يشجع على العنف بين التابعين ، 24 يوليو/تموز 2003. متوفر على الموقع http://people-press.org/report/?pageid=726.

12. منظمة جالوب «الإرهاب في الولايات المتحدة»، سبتمبر/أيلول 2008. متوفر على الموقع http://www.gallup.com/poll/4909/Terrorism-United-States.aspx

13. جوزيف كارول، «فقط 29 بالمئة من الأميركيين يقولون أن الولايات المتحدة تربح الحرب على الإرهاب» في State of Global Well-Being، 2007. جالوب بريس، نيويورك 2007.

14. دانييل يانكلوفتش، «نقاط التحول»، Foreign Affairs 85، رقم 3 (مايو/يونيو، 2006)، الصفحة 125-115. الموقع http://www.foreignaffairs.org/20060501faessay85309/daniel-yankelovich/the-tipping-points.html

15. المرجع نفسه أعلاه

16. شبلي تلحمي «الإحصاء السنوي لعام 2008 عن الرأي العام العربي»، فبراير/شباط 2008. متوفر على الموقع http://sadat.umd.edu/surveys/index.htm

17. مشروع Pew Global Attitudes «التطرف الإسلامي: القلق المشترك لدى المسلمين والغربيين. دعم الإرهاب ينخفض بين المسلمين»، 14 يوليو/تموز 2005. متوفر على الموقع http://pewglobal.org/reports/display.php?PageID=811.

18. مشروع بيو للآراء الدولية Pew Global Attitudes «الرأي العام العالمي خلال سنوات بوش (2001-2008)» 18 ديسمبر/كانون الأول 2008. متوفر على الموقع

بالمئة، وفي تركيا 30 بالمئة وفي الأردن 25 بالمئة، في حين بلغت في العام 2003، على التوالي 61 بالمئة في نيجيريا، 15 بالمئة في اندونيسيا، 15 بالمئة في تركيا ونسبة 1 بالمئة في الأردن. من النسب المنخفضة في العام 2003، وفي أوج حرب الولايات المتحدة في العراق، ارتفعت النظرة الإيجابية قليلاً في العام 2004، وبقيت على هذا المعدل الثابت نسبيًا حتى العام 2008.

ما من مكان حول العالم حيث الشعور المعادي لأميركا هو أسوأ مما هو عليه في العالم العربي. وفقًا للإستطلاع الدائم الذي أجراه شبلي تلحمي– الباحث في بروكنجز والأستاذ في

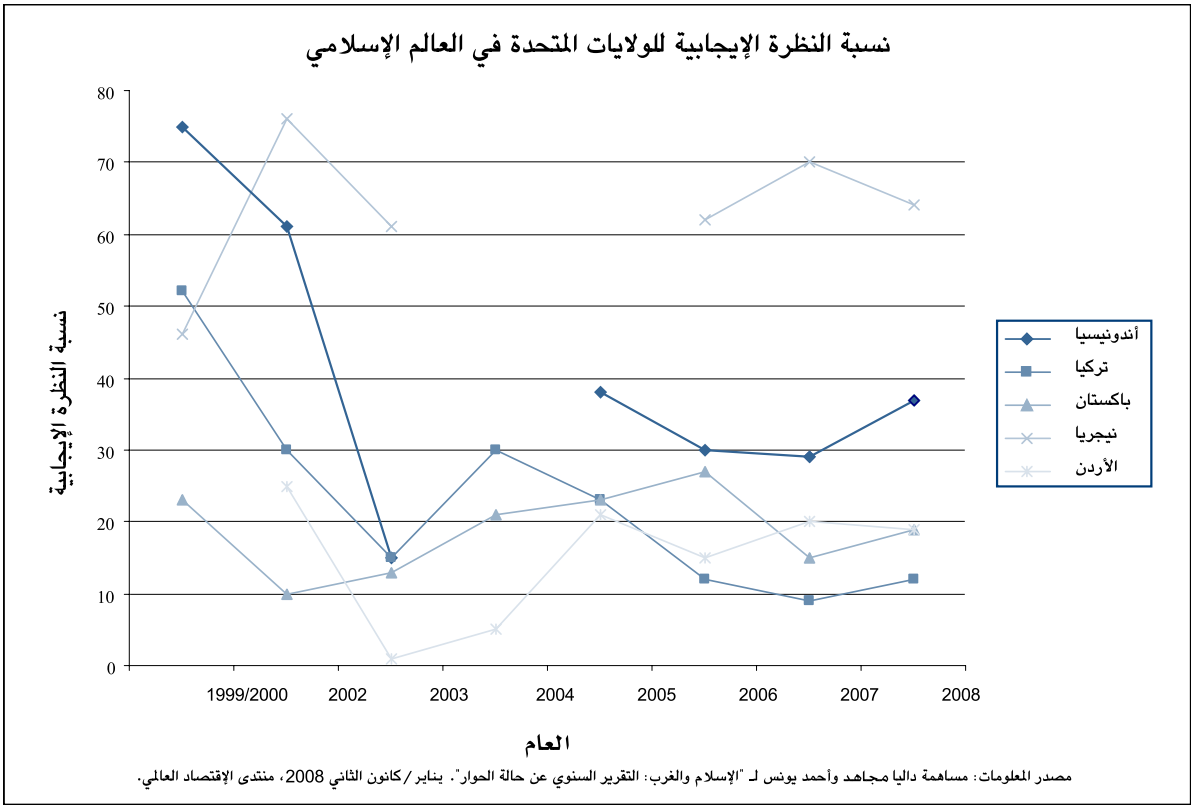

مصدر المعلومات: مساهمة داليا مجاهد وأحمد يونس لـ "الإسلام والغرب: التقرير السنوي عن حالة الحوار". يناير/كانون الثاني 2008، منتدى الإقتصاد العالمي.

برنامج أنور السادات للسلام والتنمية في جامعة ميريلاند– منذ العام 2003 في ستة بلدان رئيسية في قلب العالم العربي، ارتفع الشعور السلبي العام تجاه الأميركيين إلى 83 بالمئة في العام 2008 [19]. وعندما طرح عليهم في العام 2008 أسئلة عن «نسبة ثقتهم بالولايات المتحدة»، رد 70 بالمئة من المجيبين أن ليس لديهم أي ثقة بالولايات المتحدة، أي حوالي العدد نفسه (69 بالمئة) من العام 2006. وقد عبّر العالم العربي عن انزعاجه من موقف الولايات المتحدة في السياسات العالمية بشكل عام. وعندما طلب منهم الإختيار من القائمة البلدان التي يفضلون أن تتمتع بالسلطة الكبرى في العالم، احتلت الولايات المتحدة المرتبة الرابعة، بنسبة 8 بالمئة فقط من المجيبين الداعمين لموقفها كدولة ذات السلطة الكبرى؛ في حين فضّل 24 بالمئة فرنسا، و13 بالمئة الصين و13 بالمئة ألمانيا[20]. ومن الواضح أن هذه المعدلات غير ناتجة عن رفض لقيم الولايات المتحدة. فنسبة المجيبين الذين ذكروا أن آراءهم السلبية تجاه الأميركيين استندت إلى سياسات أميركا الخارجية ارتفعت من 70 بالمئة في العام 2006 إلى 80 بالمئة في العام 2008.

كذلك، تجدر الإشارة إلى أن المواطنين في العالم الإسلامي والمواطنين في الولايات المتحدة يدركون جيداً عمق الهوة بينهم. وقد خلص الإستطلاع الذي أشرفت عليه داليا مجاهد وأحمد يونس من منظمة جالوب (Gallup)[21] لمنتدى الإقتصاد العالمي (World Economic Forum)[22] إلى نتائج عديدة رئيسية تظهر مشاعر المواطنين في الولايات المتحدة والعالم الإسلامي تجاه العلاقة بينهم، كما هو مبين في الرسم البياني أدناه. على الرغم من أن الدراسة تنظر في العلاقة بين

19. شبلي تلحمي «الإحصاء السنوي لعام 2008 عن الرأي العام العربي»، فبراير/شباط 2008. متوفر على الموقع http://sadat.umd.edu/surveys/index.htm

20. تضمنت القائمة: بريطانيا، الصين، فرنسا، ألمانيا، باكستان، روسيا والولايات المتحدة.

العالم الإسلامي والغرب بشكل عام، وليس العالم الإسلامي والولايات المتحدة بشكل خاص، إلاّ أن أجوبة المجيبين في العالم الإسلامي على الأسئلة المرتبطة بالعلاقة مع الولايات المتحدة كانت على الأرجح مماثلة أو ربما حتى أكثر صراحة نظراً إلى أن خيبة الأمل الرئيسية في العالم العربي هي تجاه سياسات الولايات المتحدة.

وفقاً للإستطلاع العام، يشعر 9 بالمئة فقط من الأميركيين وبين 13 بالمئة (فلسطين) و43 بالمئة (بنغلادش) من المواطنين في العالم الإسلامي أن العالم الإسلامي والغرب « متفقان بشكل عام». بالإضافة إلى ذلك، يشعر عدد ضئيل من هؤلاء

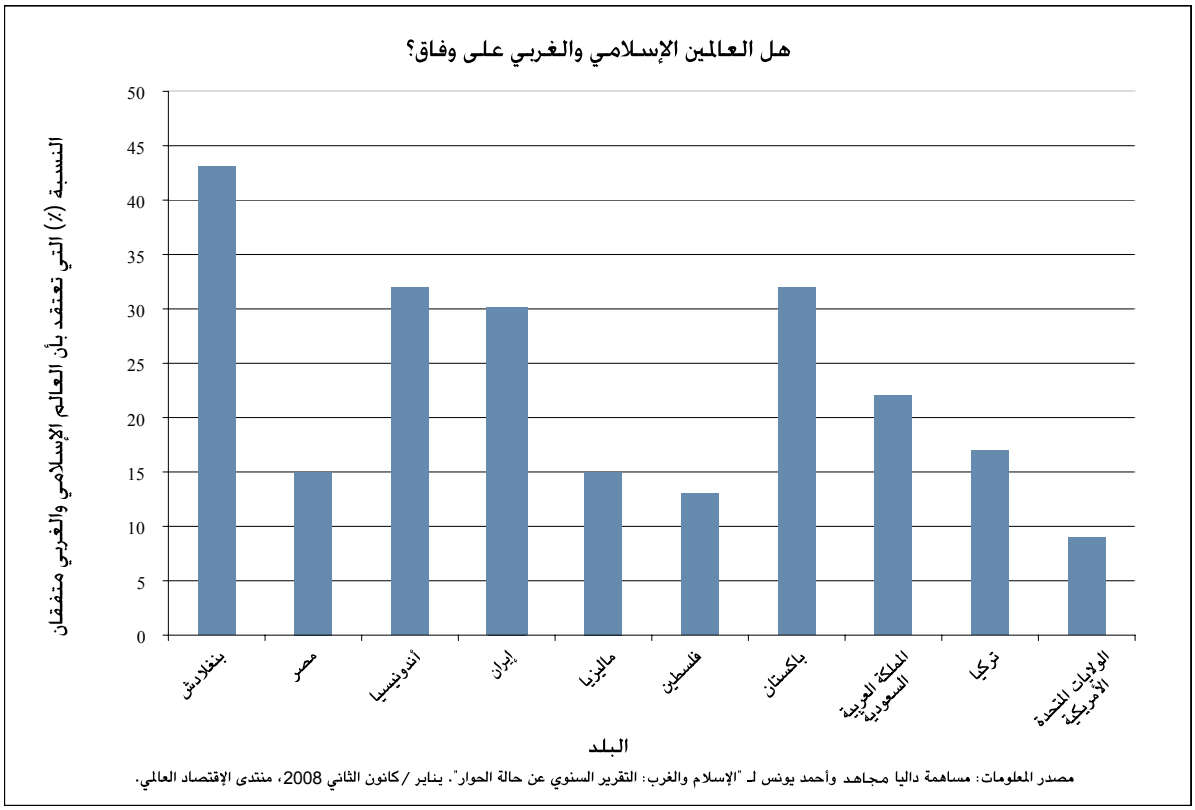

مصدر المعلومات: مساهمة داليا مجاهد وأحمد يونس لـ "الإسلام والغرب: التقرير السنوي عن حالة الحوار". يناير /كانون الثاني 2008، منتدى الإقتصاد العالمي.

المجيبين أن الوضع في تحسن؛ 19 بالمئة فقط من الأميركيين يشعرون أن «التفاعل بين العالم الإسلامي والعالم الغربي» يسير بشكل أفضل. في حين أن غالبية واسعة – 76 بالمئة– يشعرون أن العلاقة تتدهور. كما أن نسبة قليلة فقط من المواطنين في العالم الإسلامي– 12 بالمئة في فلسطين، 14 بالمئة في مصر، و42 بالمئة في بنغلادش– يشعرون أن العلاقة تتوجه إلى الأفضل. مجدداً، لا يشعر المواطنون في الولايات المتحدة والعالم الإسلامي أن العلاقة سيئة وحسب، وإنما توجه العلاقة يصبح أسوأ. وهذا يدل، بخاصة في مجتمعات الولايات المتحدة ومصر وماليزيا وفلسطين وتركيا –حيث أن 20 بالمئة كحد أقصى من المواطنين يشعرون أن العلاقة في تحسن– على وجود توتر حاد. وبالتالي تبرز الضرورة إلى إصلاح العلاقات، مما يشكل القوة الدافعة لتشكيل المبادرات المشمولة في هذا البحث.

على الرغم من وجود علاقة مشحونة واضحة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، ما مدى أهمية هذا الوضع للطرفين؟ وفقاً للإستطلاع، يعتبر الوضع الراهن مهم بالنسبة إلى الأميركيين، حيث أن 77 بالمئة يشعرون أن «جودة التفاعل بين العالم الإسلامي والغربي» مهمة بالنسبة إليهم. أما في العالم الإسلامي، فقد صرح أكثر من النصف، أن العلاقة كانت أيضاً «مهمة» بالنسبة إليهم[23]. تقدم هذه الأرقام حول أهمية العلاقة بالنسبة إلى الأميركيين والمواطنين في العالم الإسلامي المزيد من المنطق والبراهين حول ضرورة استمرار

21. داليا مجاهد وأحمد يونس «الرأي العام حول حالة الحوار بين الإسلام والغرب» في «الإسلام والغرب :التقرير السنوي عن حالة الحوار.» منتدى الإقتصاد العالمي 2008. تم أيضاً توفير بيانات إضافية من قبل المؤلفين. وقد شملت الدراسة دول كبيرة ذات أكثرية مسلمة، بما فيها بنغلادش ومصر وإندونيسيا وإيران وماليزيا وفلسطين وباكستان والمملكة العربية السعودية وتركيا. في العالم الغربي، شملت الدراسة بلجيكا والبرازيل وكندا والدنمارك وإسرائيل وإيطاليا وهولندا وروسيا وسنغافورة واسبانيا والسويد والولايات المتحدة، على الرغم من أن بيانات الولايات المتحدة فقط تم التطرق إليها هنا لأن التركيز في هذا البحث على علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي وليس العلاقات الغربية مع العالم الإسلامي.

22. عمل المؤلف كمستشار أعلى في منتدى الإقتصاد العالمي حول الحوار بين الإسلام والغرب في العامين 2006–2005.

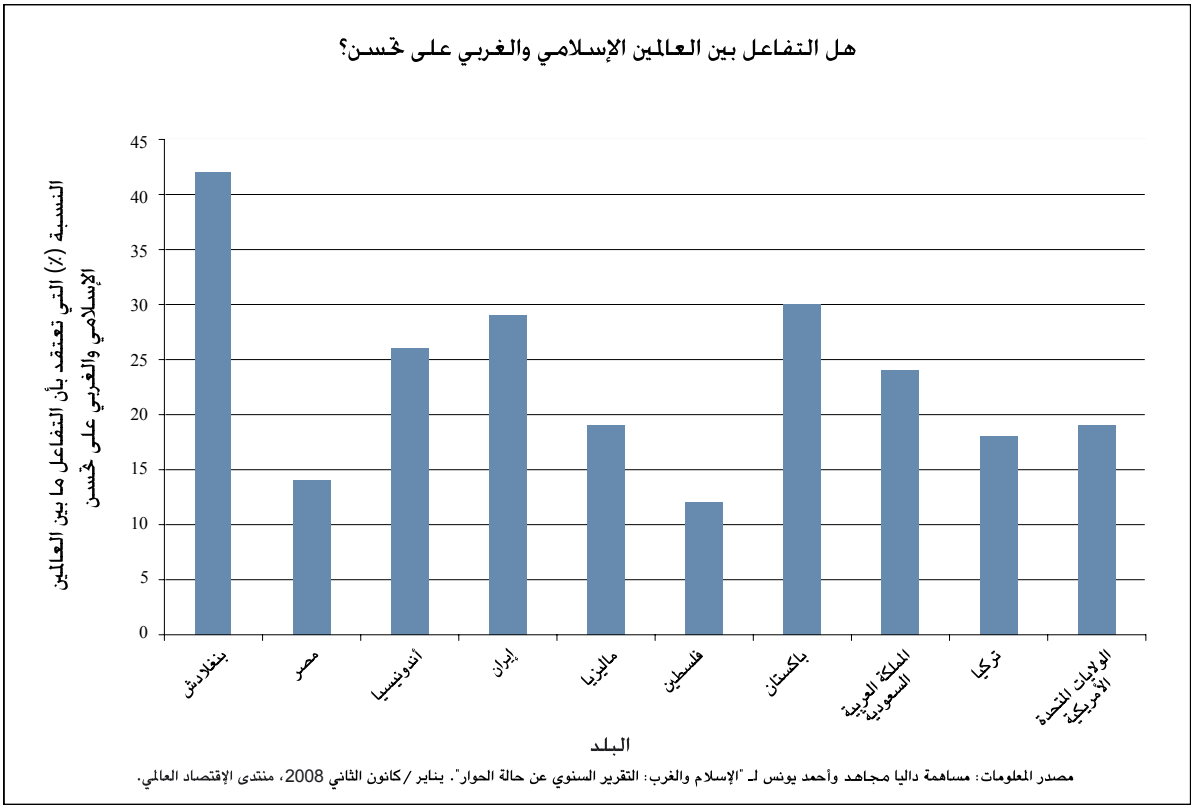

المشاريع لتوحيد الإنقسام.

على الرغم من أنه يبدو من بيانات هذا الإستطلاع أن فكرة تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي تلقى الاستحسان والدعم من المواطنين من جهتي الإنقسام، فعندما

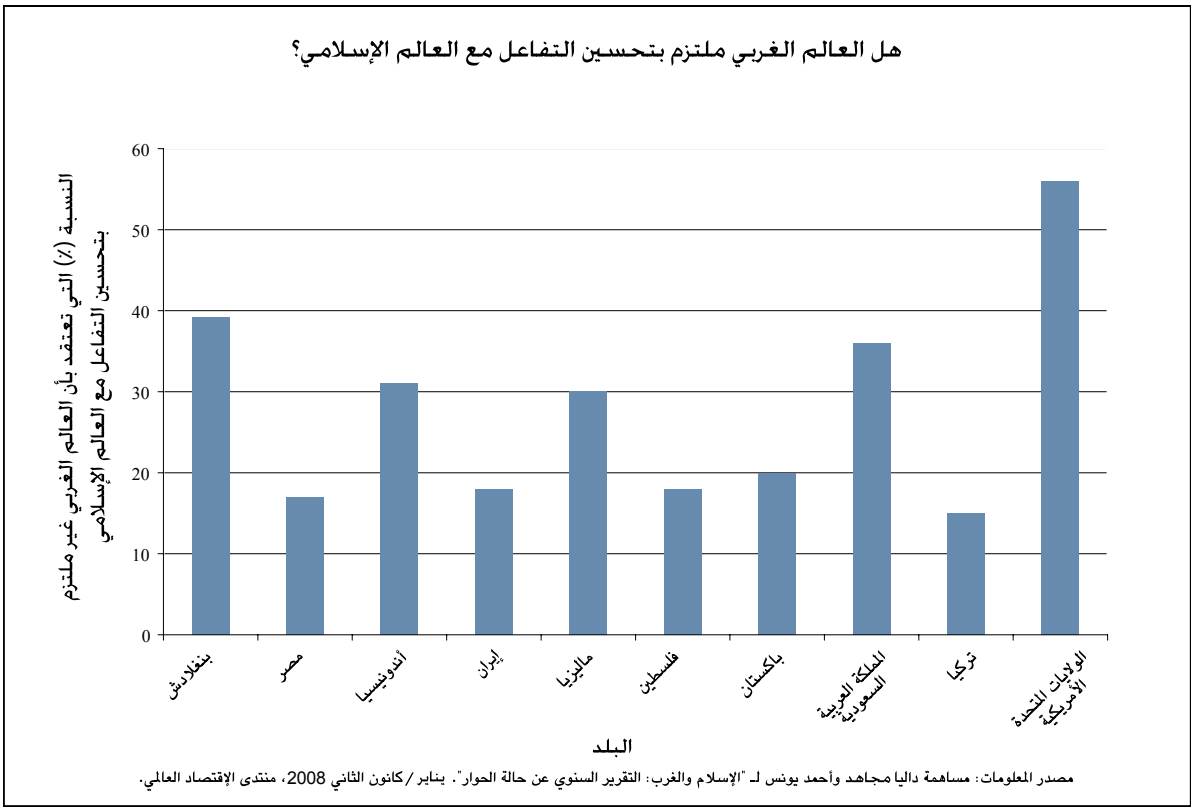

23. 70 بالمئة في إيران، 66 بالمئة في بنغلادش، 64 بالمئة في تركيا، 63 بالمئة في كل من مصر والمملكة العربية السعودية، 56 بالمئة في فلسطين، 48 بالمئة في ماليزيا، 44 بالمئة في إندونيسيا، و28 بالمئة في باكستان

طرح عليهم سؤال «هل العالم الغربي ملتزم بتحسين التفاعل بين العالم الإسلامي والغربي»، تراوحت نسب تأييد المواطنين في العالم الإسلامي بين نسبة منخفضة بلغت 15 بالمئة في تركيا، ونسبة عالية بلغت 39 بالمئة في بنغلادش. فلو تم بذل جهد أكبر حيال هذا الموضوع الفائق الأهمية، لما كان المسلمون أغفلوا عنه. من ناحية أخرى، يشعر 56 بالمئة من الأميركيين أنه يتم بذل جهد لتعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، في حين يشعر 14 بالمئة فقط منهم أن «العالم الإسلامي يحترم العالم الغربي». ولإظهار الإنقسام في وجهات النظر، بلغ معدل المجيبين من العالم الإسلامي الذين يشعرون أن العالم الإسلامي يحترم الغرب نسبة مرتفعة وصلت إلى 72 بالمئة في المملكة العربية السعودية في حين وصلت النسبة المنخفضة إلى 43 بالمئة في ماليزيا. فكل جهة تعتقد أنها تبذل جهداً، وترى الجهة الأخرى على أنها لا تبادلها بالمثل. هذا التباين المطلق في وجهات النظر يشير إلى وجود مشكلة واضحة في التفاهم المتبادل والتواصل.

غير أن هنالك تماثلاً في وجهات نظر المواطنين في الولايات المتحدة والعالم الإسلامي تجدر الإشارة إليه، إذ يشعر المواطنون في الولايات المتحدة والعالم الإسلامي بشكل عام أنه من «المفيد تحقيق تفاعل أكبر بين العالم الإسلامي والغربي». في العالم الإسلامي تعتبر النسب المئوية المؤيدة لهذا الأمر مرتفعة بشكل عام، حيث بلغت 63 بالمئة في تركيا و62 بالمئة في إيران، على الرغم من أن 27 بالمئة من الباكستانيين فقط يشعرون أن أي تفاعل أكبر سوف يكون إيجابياً. بالنظر إلى الطبيعة العسكرية لعلاقة الولايات المتحدة بباكستان وجيرانها، يمكن القول أن الباكستانيين قد يشعرون بأن «التفاعل الأكبر» مع الولايات المتحدة سيعني تدخلاً عسكرياً أكبر.

هل من فائدة لزيادة التفاعل ما بين العالمين الإسلامي والغربي؟

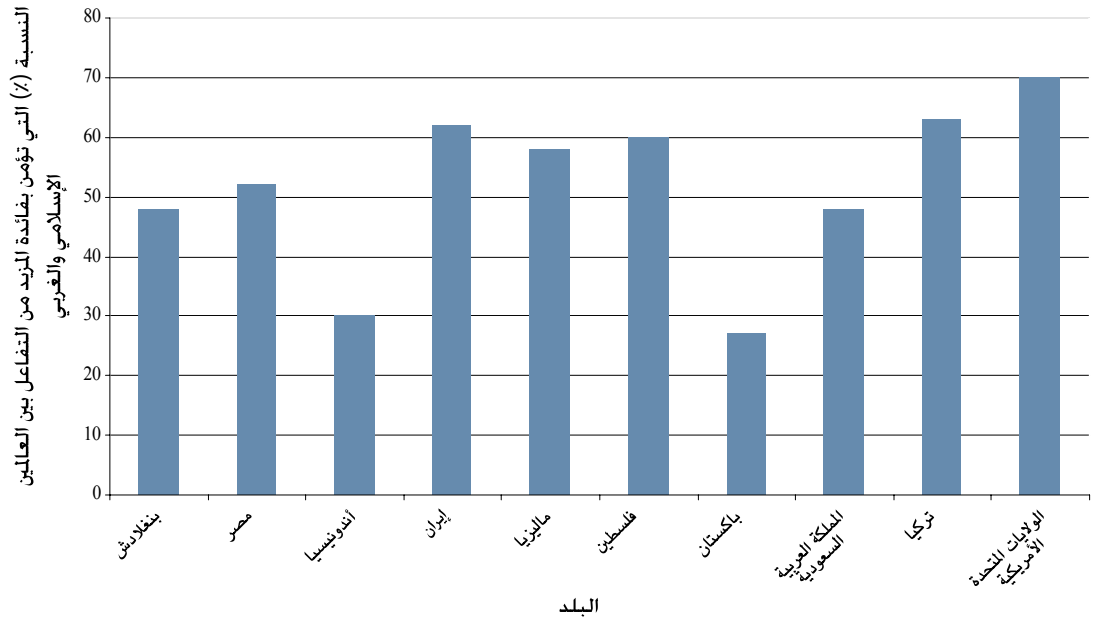

مصدر المعلومات: مساهمة داليا مجاهد وأحمد يونس لـ "الإسلام والغرب: التقرير السنوي عن حالة الحوار". يناير/كانون الثاني 2008، منتدى الإقتصاد العالمي.

بالنسبة إلى الأميركيين، 70 بالمئة منهم يشعرون أن «التفاعل الأكبر» مع العالم الإسلامي سوف يكون مفيداً. وهذا يختلف بشدة عن البلدان الغربية الأخرى المدرجة في الإستطلاع حيث أن أقلية فقط من المجيبين تشعر أن أي تفاعل أكبر سوف يكون مفيداً – 14 بالمئة في الدنمارك وإسبانيا، 17 بالمئة في السويد، و19 بالمئة في بلجيكا.

في النهاية، أكثرية الأميركيين– على الرغم من أنها أكثرية ضئيلة– ومعظم البلدان في العالم الإسلامي، يدعمون النظرية القائلة أنه يمكن تفادي «الصراع العنيف بين العالم الإسلامي

والغرب». وقد وصل المعدل في العالم الإسلامي إلى نسبة مرتفعة بلغت 66 بالمئة، في بنغلادش وماليزيا، فيما بلغت النسبة المنخفضة، 33 بالمئة، في باكستان، أما في الولايات المتحدة، فقد بلغت النسبة 53 بالمئة.

تبرهن جميع هذه البيانات معاً، أن المواطنين يشعرون بأن العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي متقهقرة، وهي بقيت سيئة جداً حتى نهاية ولاية إدارة بوش. من الواضح أن لأعمال الإدارة الأميركية – من السياسات المحددة إلى اللغة المستخدمة– تأثيراً كبيراً على نظرة العالم الإسلامي للولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن كل جهة تشعر أنها تبذل جهداً للتواصل مع الجهة الأخرى، إلاّ أن هذه الجهود لم تلقَ أي صدى. ويقدم هذا الوضع أرضية خصبة لجهود مشاريع المجتمع المدني التي تمت مناقشتها في هذا البحث بهدف توحيد الإنقسام.

على الرغم من التأثير الواضح للسياسات واللغة المستخدمة من قبل القادة على علاقة الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي، إلاّ أن عوامل أخرى قد لعبت دوراً، كالمجتمع المدني– بلعبه دور القائد الفكري والفاعل المعزز للعلاقات وناشر الوعي والثقافة– الذي يمكنه تشكيل آراء ووجهات النظر، والتي سيتطرق إليها هذا البحث. أما موضوع القسم الباقي من هذا البحث فهو وصف وتحليل لجهود المجتمع المدني التي تم بذلها لمعالجة الإنقسام المتزايد، الذي غالباً ما يبدو جلياً في بيئة حيث تتزايد التحديات، وحيث القادة من الجهتين قد اتخذوا إجراءات أو قالوا أموراً أدت إلى زيادة الإنقسام وتوسيع الشرخ أكثر.

نظرة تبصرية: ما هي الخطوات المستحسنة وغير المستحسنة، وما هي التحديات المستقبلية؟

تم تصميم دراسة إستطلاع المشاريع الرامية لتوحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي لتوفير تقييم نوعي حول الإستراتيجيات والأساليب المتبعة في تصميم وتطبيق البرامج. وعبر إجراء تحليل للأجوبة المقدمة على الأسئلة المتعلقة بطبيعة المبادرات، يمكن استخلاص عدداً من الملاحظات العامة حول الجهود التي تبذل حالياً لردم الهوة بين الولايات المتحدة الأميركية والدول والمجتمعات ذات الأكثرية المسلمة حول العالم. ويمكن تقسيم هذه الملاحظات إلى أربع فئات. تشتمل الفئة الأولى على الأجوبة التي تقدم مجموعة من التوصيات حول تحسين الرقابة وكيفية تقييم البرامج إلى حد كبير، كامتلاك أهداف واضحة وإجراء تقييم قبل النشاط وبعده لتحديد ما إذا تم بلوغ الأهداف المرجوة أم لا. أما الفئة الثانية، فتشتمل على الأجوبة التي تقدم مجموعة من التوصيات حول سبل إدارة المبادرات. في حين تتضمن الفئة الثالثة الأجوبة التي تقدم مجموعة من التوصيات حول الأطراف الواجب استدعاؤها للمشاركة في طاولات الحوار. وأخيراً، تتضمن الفئة الرابعة الأجوبة التي تقدم مجموعة من التوصيات حول سبل توسيع تأثير النشاطات.

قياس النجاح

لعل أهم استنتاج صدر عن هذا الإستطلاع كان وجود عدد قليل من المبادرات التي تملك المؤشرات الفعالة لقياس نجاح الجهود المبذولة أو فشلها. وفي هذه الحالة، يعني «النجاح» تحقيق البرامج للأهداف المعينة بطريقة يمكن قياسها. ويقر هذا البحث بصعوبة تطوير مؤشرات خاصة بمدى نجاح نشاطات ردم الهوة. مع ذلك، فما زال من الضروري تطوير مؤشرات مبرهنة بموضوعية لتحديد مدى نجاح المشاريع.

في مشاريع القطاع العام في مختلف أنحاء العالم، تعمل المؤشرات كأدوات حيوية لتعقب النجاح والفشل، وتقييم الوسائل الناجعة وغير الناجعة. فقد اعتبرت الأمم المتحدة والوكالة الأميركية للتنمية الدولية وأكبر الشركات العالمية أن دمج مؤشرات نجاح مبرهنة بموضوعية منذ مستهل البرنامج أمر لا بد منه لتحقيق هدف المؤسسة العام. أما فيما يختص بالبرامج الهادفة إلى ردم الهوة بين الولايات المتحدة الأميركية والعالم الإسلامي، فيفترض بالمؤسسات المضيفة ومدراء المبادرات إمتلاك تعريف واضح لأسس النجاح، والتي تضم مثلاً وبشكل مؤكد «تغيير المواقف» أو «تغيير وجهات النظر»– كما ويتعين عليها تحديد مؤشرات واضحة لقياس تغيير المواقف والسلوكيات عبر إجراء إستطلاعات الرأي قبل المشاركة وبعدها. إضافة إلى ذلك، من الضروري إجراء تحليل حول مجموعة كبيرة من المشاريع لتحديد الإستراتيجية (أو عناصر الإستراتيجيات) الأكثر فعالية من بين مختلف الإستراتيجيات المعتمدة من قبل المبادرات.

على مستوى أساسي، تحتفظ المبادرات التي تم الإطلاع عليها لصياغة هذا التقرير، بسجلات عن عدد المشتركين. إلا أن معظم التحليل المنجز في هذا الإطار غالباً ما يقف عند هذا الحد، في حين يمكن القيام بعمل أفضل عبر تقسيم مجموعات المشتركين إلى فئات، كالموظفين الحكوميين، وقادة الأعمال، والطلاب والصحافيين. كما وأنه من الضروري للبرنامج مراقبة عدد المشتركين بحسب الجنس، والجنسية، ومعرفة ما إذا كانوا من الولايات المتحدة الأميركية أو من العالم الإسلامي.

وفي حين يعتبر قياس عدد المشتركين أداة مفيدة لتقييم الجهود المبذولة للتواصل، إلا أنه يبقى غير كاف لقياس تأثير المبادرات الفعلي. فتطوير معايير واضحة لقياس التأثير المطلوب يستلزم تحديد أهداف أو أغراض واضحة. ولهذا السبب، يفترض بمدراء البرامج أن يطرحوا الأسئلة التالية على أنفسهم: ما هو الهدف الذي تحاول مبادرتهم تحقيقه؟ أتتمحور مهمتهم الأساسية حول تحسين وجهات النظر، أو التأسيس لإلتزام بعيد الأمد، أو التأسيس لشراكات رسمية؟ وما إن يجيب المدراء على هذه الأسئلة، يتعين عليهم قياس هذه الأهداف بطريقة مبرهنة.

من جهتها، تعتبر الجهود غير الرسمية التي يستخدمها مدراء المبادرات لتسجيل نجاحاتهم قيّمة بعض الشيء. إلا أنه، يفترض بذل مزيد من الجهود لتحديد ما إذا كان لهذه البرامج تأثيراً أم لا. وإحدى أكثر الوسائل فعالية وسهولة لتقييم قوة نشاطات المبادرة هي تسجيل مواقف المشتركين حيال مجموعة معينة من المواضيع التي تم التطرق إليها في البرنامج المحدد،

قبل مشاركتهم في البرنامج وبعده. وبالإضافة إلى ما تقدم، يفترض بالإستطلاع التطرق إلى الآراء تجاه حكومة الطرف الآخر وقيمه وثقافته. وفي حين أنه من غير المرجح حصول تغييرات جذرية في المواقف عقب المشاركة في برامج مقتضبة، إلا أن تأثير البرامج الطويلة الأمد قابل للإثبات وبالتالي يجب قياسه.

إحدى نقاط الضعف المتعلقة بإستطلاع المشتركين في الدراسة تتعلق باعتماد الدراسة عموماً على «نظام أمانة» في التقرير الذاتي حيث يعكس المشتركون التغييرات في مواقفهم وسلوكياتهم الخاصة بعد المشاركة في البرنامج. إلا أنه يمكن تعزيز هذه المقاربة عبر إجراء إستطلاعين: أحدهما قبل المشاركة في البرنامج، والثاني بعد المشاركة. إضافة إلى ذلك، يجب صياغة أسئلة الدراسة بعناية؛ إذ يفترض بالإجابة عن هذه الأسئلة أن تكشف عما إذا كان البرنامج قد شجع المشترك فعلاً على التفكير في مواقفه. يفترض بالأسئلة الموجهة أن تسأل المشتركين عن رؤيتهم «للآخر»، أي لنظرائهم في الولايات المتحدة الأميركية وفي العالم الإسلامي؛ ويفترض بها أيضاً أن تسأل المشتركين عما يعتقدون هي نظرة «الآخر» حيالهم. وإضافة إلى ما سبق، يفترض بالدراسات محاولة جمع معلومات حول التغيير السلوكي. ويمكن تحقيق ذلك عبر إجراء إستطلاع متابع بعد عدة أسابيع من انتهاء البرنامج. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشتمل دراسة المتابعة على سؤال يوجه إلى المشتركين السابقين في البرنامج حول استخدامهم المنتظم لوسائل إعلامية أو مواقع إلكترونية خاصة ببلد نظرائهم. وبشكل مشابه، يفترض بالدراسات أن تقيس ما إذا كان المشتركون قد حافظوا على علاقات شخصية عبر الإنقسام أو طوّروا علاقات جديدة. تسلط هذه الأسئلة الضوء على نوع الروابط المحققة أو غير المحققة. وختاماً، يجب سؤال المشتركين عما إذا كانت مشاركتهم في المشروع قد منحتهم أي تبصّر أو مقاربة عملية يطبقونها الآن في حياتهم الشخصية أو محيطهم المهني، إذ يسهم هذا السؤال في تقييم الأثر العملي للمبادرات.

من جهتها، لا تعتبر الإستطلاعات الطريقة الوحيدة لقياس النتائج، إذ يمكن لمدراء المبادرات تعقب الشبكات المتعددة الثقافات التي تنشأ بين المشتركين السابقين. وبشكل مماثل، يفترض بالمدراء مراقبة ما إذا شكلت برامجهم نقطة انطلاق لمبادرات جديدة. وبهذه الطريقة، يحدّد المدراء حدوث التقدم أو عدم حدوثه.

ويعتبر قياس المبادرات المحددة أمراً ضرورياً لتحديد فعالية هذه المبادرة أو عدم فعاليتها. إلا أنه من الضروري أيضاً مقارنة المبادرات في ما بينها لتحديد ما إذا كانت إحدى المقاربات أفضل من سواها. وما من بيانات تؤكد ما إذا كانت برامج التبادل، أو مشاريع الحوار، أو المبادرات المستندة إلى الإنترنت هي الأكثر فعالية. ومن هنا، يتعين على المنظمات الممولة ردم هذه الفجوة الإدارية عبر تمويل التحاليل العميقة الهادفة إلى تحديد البرامج الأكثر فعالية في تحقيق النتيجة المرجوة.

وعدا عن أهمية قياس فعالية البرنامج، من الضروري أيضاً قياس مدى تواصل البرنامج مع الجمهور المستهدف. ومن هنا، يجب تطوير أساليب لمعرفة ما إذا كانت البرامج تصل إلى الجمهور المستهدف، أو ما إذا كانت تقتصر على شريحة صغيرة فقط من السكان. وقد قامت بعض البرامج بقياس عدد المقالات المنشورة حولها، وعدد المرات التي ذكرت فيها خلال نشرات الأخبار التلفزيونية، أو حتى عدد المرات التي تم البحث فيها عنها عبر شبكة الإنترنت لتحديد مدى وصولها إلى الجمهور. أما بالنسبة إلى البرامج الطويلة الأمد، فسيكون من المفيد إيجاد أدوات لقياس استدامة الشبكات على مر الوقت.

تتوفر العديد من الأدوات لأولئك الراغبين ببذل الجهد وتقييم البرامج. فبالنسبة إلى المشاريع الهادفة إلى الوصول إلى أعداد كبيرة، يمكن أن تشكل مجموعات الإختبار التي تضم أعضاء من الجمهور العام أداة مفيدة لتحديد التأثير الذي خلفته المبادرة. أما بالنسبة إلى البرامج الأصغر، فيمكن استخدام مجموعات الإختبار أيضاً على أن تضم المشتركين الأساسيين في البرنامج وعائلاتهم وأصدقائهم، وذلك لقياس التغيير الحاصل في مواقفهم.

من المفترض أن يكون هدف تقنيات القياس جميعها مزدوجاً، أي أن يقيس مدى التأثير (عدد الأشخاص المتأثرين إضافة إلى المشتركين) وعمقه (إلى أي درجة أثر البرنامج على الجمهور المستهدف). قد يكون من الصعب على المشاريع المحدودة الميزانية والتي لا تتخطى قيمتها بضع عشرات آلاف دولار أن تنفق مواردها المحدودة على قياس النتائج، ولكن يتعين على المبادرات التي تبلغ ميزانيتها حوالي نصف مليون دولار سنوياً أو أكثر القيام بتقييم مدى تأثير مساعيها، ومشاركة نتائج التقييم هذا مع المجتمع المعني. وبذلك، تستطيع هذه المبادرات تطوير أدائها مع الإسهام في مساعدة الآخرين على تحسين برامجهم عبر نقل العبر المكتسبة إلى المجتمعات على نطاق أوسع. إلا أنه يتعين أيضاً على القيّمين على المشاريع ذات الميزانيات المحددة التفكير جديًا في قياس الأداء، فقيامهم بهذه الخطوة يجذب المؤسسات الممولة إليهم أكثر. بعبارة أخرى، يجذب قياس الأداء على الرغم من كلفته، أرباحاً موزعة مستقبلية، لاسيما بالنسبة إلى المجموعات الصغيرة الساعية إلى إثبات وجودها. وكما سبق وذكرنا، تملك وكالات التمويل دورًا حاسماً تؤديه في هذا المجال، ومن الطبيعي بالنسبة إليها أن تشجع المشاريع الفردية على بذل

هذه الجهود، وتمويل عمليات التقييم بنفسها، وتطوير مؤشرات ومقاربات يمكن استخدامها لمقارنة المشاريع المختلفة والقيام بالتحاليل المستعرضة.

تحسين طريقة عمل المشاريع

يهدف عدد من المبادرات التي تتم دراستها في هذا التقرير إلى رفض الصور النمطية التي يحملها كل من الولايات المتحدة الأميركية والعالم الإسلامي عن بعضهما البعض. وعبر دراسة المواقف ووجهات النظر المتنوعة بين الأميركيين وسكان العالم الإسلامي حول المسائل الحالية، كالإرهاب والحرب في العراق، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يمكن توضيح سوء التفاهم وفتح المجال أمام حوار مثمر وبنّاء. ومن هذا المنطلق، تنكب العديد من البرامج على تأسيس علاقات شخصية بين أشخاص في الولايات المتحدة الأميركية وآخرون في العالم الإسلامي لكي يتمكن كل طرف من فهم تماماً مصدر قلق الطرف الآخر.

تتلخص العبرة الأساسية المكتسبة من تحليل الإستطلاعات الخاصة بهذا التقرير في أن المشاريع المشتركة – لاسيما تلك التي تقوم بين أشخاص في الولايات المتحدة الأميركية وآخرون في العالم الإسلامي– تعتبر عنصراً أساسياً في المبادرات الأكثر نجاحاً، بحسب ما أفاد مدراء المبادرات أنفسهم. سيتم مناقشة مبدأ العمل التضامني أدناه إذ أنه يحدد الإطار الفكري الذي يتم على أساسه اختيار المشتركين في البرنامج، ويتم بموجبه قياس نجاح المبادرة، ونشر رسالتها على نطاق أوسع.

خلال الإستطلاعات، شدد عدد من مدراء المشاريع على أهمية العمل التضامني للنجاح في ردم الهوة بين الولايات المتحدة الأميركية والعالم الإسلامي. وفي سؤال حول النصيحة الأهم التي يستطيع المرء تقديمها إلى القيّمين على مشروع يسعى إلى القيام بمثل هذا العمل، أجاب أحد مدراء المبادرات الذي شارك في هذه الدراسة أن «الهدف الأساسي هو العمل التضامني للتأكد بأن المبادرات التي تم إطلاقها تتمثل بشراكات من قبل طرفي الإنقسام منذ البداية. ولا يمكن لمواضيع النقاش أن تستند إلى جدول أعمال أميركي فحسب، بل عليها أن تستند إلى جدول أعمال مشترك». وأشار مدير مبادرة أخرى بوضوح إلى أن المبادرات المنظمة في الولايات المتحدة الأميركية فقط قد فشلت في التأثير في جمهور العالم الإسلامي. وبشكل مماثل، تنص شرعة إحدى المنظمات التي شملتها الدراسة على أنه «عبر برنامج عمل مشترك» فقط يمكن للفريق العمل على «تحسين فهم كل ثقافة للثقافة الأخرى». لذا، يفترض، وبشكل مثالي، أن يتم تمويل المشاريع وإدارتها وتطبيقها بشكل مشترك، على أن يكون أحد الشركاء مقيماً في الولايات المتحدة الأميركية والآخر مقيماً في العالم الإسلامي. وسيعود العمل التضامني بالنفع على مدراء المشاريع أنفسهم أيضاً، إذ سيتسنى للطرفين التعلم من بعضهما البعض.

وبالفعل، يفترض التخطيط للمبادرات بشكل مشترك لأن طريقة اجتياز الفرد للنزاع والتغيير موجهة بعوامل ثلاث أساسية: أولاً، إدراك الفرد لذاته، وثانيًا إدراك الفرد للطرف الثاني، وثالثًا، الطريقة التي يظن الفرد فيها بأن الآخر يدركه.[24] بعبارة أخرى، فإن (أ) ما تظن أميركا بأن العالم الإسلامي يظنه بها، و (ب) ما يظن العالم الإسلامي بأن أميركا تظنه به، يمكن أن يؤثر بشكل كبير على التفاعلات بين الطرفين. ونظراً إلى أن بيانات الإستطلاع تشير إلى وجود اختلافات كبيرة في طريقة نظر كل من الولايات المتحدة الأميركية والعالم الإسلامي إلى بعضهما البعض، فإن التخطيط المشترك للمشاريع عبر الإنقسام بين الولايات المتحدة الأميركية والعالم الإسلامي يصبح أكثر ضرورة. أو بحسب ما قال أحد الخبراء في الدبلوماسية العامة والذي عمل بشكل كبير حول موضوع الإنقسام بين الولايات المتحدة الأميركية والعالم الإسلامي «ما يهم هو ليس ما يقوله المرء، بل ما يسمعه الآخر».[25] وبهدف تعزيز الشراكة، يتعين على مدراء المشاريع الهادفة إلى جسر الهوة بذل كل ما بوسعهم لتشكيل فريق، من مجلس الإدارة إلى الموظفين، يضم أعضاء من طرفي الإنقسام.

تم في الإستطلاع توجيه سؤالين إلى مدراء المشاريع طلب فيهما وصف نشاطاتهما الأكثر نجاحًا. وقد كشفت الإجابات المفتوحة عن عدد من العبر المثيرة للإهتمام والتي تبين سبل تنفيذ المبادرات بشكل أفضل. وقد شرع بعض مدراء المشاريع بالتحدث عن عدم وجود «جدول أعمال موحد يناسب الجميع»، وعن وجود اختلاف كبير في الرأي بين الولايات المتحدة الأميركية والعالم الإسلامي. ولذلك، وفي عدد من الحالات، يكون تحديد مواضيع النقاش مسألة عشوائية بعض الشيء، بالرغم من إشارة العديد من المبادرات إلى أن الموظفين أو المجلس الحاكم يحددون المواضيع التي يشعرون بأنها أولويات. من جهتها، تستخدم بعض المشاريع مقاربات نظامية أكثر؛ إذ تلجأ إلى تعقب وسائل الإعلام أو إجراء استطلاعات لتحديد الأولويات الواجب التطرق إليها.

24 إيرفينغ غوفمان، «تقديم الذات في الحياة اليومية» (غاردن سيتي، نيويورك، Doubleday، 1959)

25 كريس روس، «الدبلوماسية في مرحلة البلوغ»، The Washington Quarterly 25، العدد 2 (ربيع 2002) ص. 83–75.

وبالإضافة إلى ذلك، اعتبر عدد من مدراء المشاريع بأنه من المهم السماح للمشتركين في المناقشات الحادة التطرق إلى كافة المسائل. فالعديد من المسائل المرتبطة بالإنقسام بين الولايات المتحدة الأميركية والعالم الإسلامي تشكل مصدر انزعاج بالنسبة إلى البعض، إلا أن بعض المدراء أفادوا بأن رفض السماح بإجراء مناقشات حول مواضيع معينة يسبب الكبت، الأمر الذي يهدد نجاح البرنامج بالكامل. وأفاد المدراء أيضاً، أن المسألة تتعدى تسكين الكبت وبأن التطرق إلى المسائل الصعبة بمهارة قد يؤدي إلى نتائج بناءة. وفي هذا الإطار، تدعم نتائج بحث كارين أرمسترونغ، العالمة في مقارنة الأديان، هذه النظرية إذ تفيد بأنه «ما من جدوى في الحوار إن كنا غير مستعدين لتغيير أفكارنا، وتعديل وجهات نظرنا وتجاوز معتقد توقفنا منذ فترة طويلة عن النظر إليه بعين النقد».[26]

وأكد عدد من مدراء المبادرات على أن المشاريع المستمرة والمشاريع الطويلة الأمد هي التي تسفر عن النتائج الأفضل. وبحسب ما أجاب مدير إحدى المبادرات: «يفترض بهذه المشاريع النظر على المدى البعيد ولا يمكن حل المشاكل التي تتطرق إليها مثل هذه المشاريع في ليلة وضحاها». إلا أنه، وحتى المشاريع التي اعتبرت محصورة في الوقت يمكن أن تكون مستمرة. فعلى سبيل المثال، أفاد بعض المدراء الذين ينظمون المؤتمرات بأنه من الأفضل إشراك المشتركين قبل الحدث، وخلاله وبعده. فبدء الحوار عبر حض المشتركين على تبادل الأفكار قبل الوصول إلى المؤتمر يجعل النقاش أكثر تركيزاً بحسب ما قال هؤلاء المدراء. وبالإضافة إلى ما سبق، أشار البعض إلى أهمية تخليد الأفكار التي تمت مناقشتها خلال الحدث عبر وضع ملخصات عن الجلسات مثلاً، ما يتيح مجال تضمين هذه الأفكار في نشاطات أو تقارير لاحقة.

كما أن إصدار مواد تلي الحوار يؤدي دورًا أكبر من مجرد جمع الأفكار، فهو يعزز الشبكات. وبمعنى آخر، فإن المتابعة مع أفراد متحمسين إلى حد كبير بعد الحدث لا يتيح توسيع الأفكار فحسب، بل يخلق شبكات حوار متواصلة حول مسألة معينة. وبذلك يكون تطوير العلاقات الشخصية الجديدة رغم الإنقسام أكثر من مجرد نتاج لهذه المبادرات. وعلى نحو مثالي، تعتبر العلاقات المنشأة حديثاً تعزيزاً إضافياً إذ تصبح أساساً لمبادرات جديدة أو تؤدي إلى خلق مبادرات جديدة. فعلى سبيل المثال، شدد المركز الملكي للدراسات المشتركة بين الأديان على النجاح الذي حققه عبر تطوير علاقات بين الأفراد.

من جهتها، شكّلت التكنولوجيا المعتمدة إحدى مجالات الإختلاف. فقد شعر بعض المدراء بأن التفاعل المباشر وجهاً إلى وجه يؤدي إلى نتائج أفضل. في حين اعتبر آخرون بأنه يمكن للتبادلات المستندة إلى التكنولوجيا والتي تقرب الأفراد بعضهم من بعض بشكل منظم عبر شبكة الانترنت أن تحقق نتائج جيدة أيضاً.

وبالإضافة إلى ما سبق، ظهر بعض الخلاف أيضاً حول وجوب تسجيل الحوارات ونشرها أو إبقائها سرية. فقد أفاد بعض مدراء مشاريع الحوار بأن «المشتركين يصبحون أكثر انفتاحاً» و«يتم تحقيق تحولات شخصية فعلية أكبر» في المناقشات السرية. من جهتها، عبرت جاين دامن ماكأوليف، عميدة كلية الآداب والعلوم في جامعة جورجتاون عن الفكرة نفسها في تقرير عن الحوار بين الثقافات، فقالت: «يستلزم الحوار الحقيقي والبناء والعميق الكثير من الوقت والثقة. ويتوجب توفير سياق آمن وضمان بالإستمرارية لأولئك الذين يوافقون على المشاركة في الحوار».[27] ومن بين المبادرات الإثنين والعشرين التي شملتها الدراسة، أفادت ثماني مبادرات بأن كافة حواراتها متوفرة للعلن، في حين أبقت خمس مبادرات مجرياتها غير رسمية، وامتلكت ثماني مبادرات مزيجًا من الإثنين. إلا أن بعض مدراء المبادرات التي تم نشر مجرياتها شددوا على منافع التغطية الصحفية والقدرة على نشر نتائج المناقشات وإيصالها إلى جمهور أكبر. من جهة أخرى، شدد مدراء البرامج الذين لم يسجلوا أحداثها على أهمية إجراء حوار صريح ومنفتح يستطيع الناس من خلاله التعبير عن آرائهم الحقيقية، ما يصعب القيام به أحياناً بوجود وسائل الإعلام.

يبدو أن البرامج التي تضم عنصر «بناء المهارات» أو «بناء القدرات» غالباً ما تنجح في الحفاظ على انخراط المشتركين واهتمامهم. فعلى سبيل المثال، تؤكد المجموعات التي أحضرت قادة روحيين، أو صناع السياسات أو صحافيين من الولايات المتحدة الأميركية ومن العالم الإسلامي للمشاركة في تمارين تدريب وبناء مهارات مشتركة، على أن هذه الممارسة أكثر فعالية من مجرد الإكتفاء بتعريف المشتركين إلى بعضهم البعض، ومناقشة المسائل التي أدت إلى انقسامهم. وقد تم إثبات هذه النتيجة في دراسة مكتوبة حول «دور الفنون والثقافة في العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والعالم الإسلامي» أجرتها كل من سينتيا شنايدر وكريستينا نيلسون لمركز سابان في مؤسسة بروكنجز. وتوصي الدراسة بأنه بغية نجاح الشراكة الثقافية، يفترض التركيز على "الشراكات

26. نقلا عن كلمة كارين أرمسترونغ خلال منتدى الإقتصاد العالمي، «الإسلام والغرب: التقرير السنوي حول حالة الحوار»، يناير/كانون الثاني، 2008، ص. 13 متوفر على الموقع: http://www.weforum.org/pdf/C100/Islam—West.pdf

27. المرجع نفسه أعلاه، ص. 61

الطويلة الأمد" و"توحيد الجهود وتعزيز القدرات".[28]

من جهتهم، أوصى عدد من مدراء البرامج بأن يكون مدراء الحوارات والمتحدثون ملمين تماماً بالموضوع وأن يقوموا بالكثير من التحضير قبل تقديم العروض. وفي هذا الإطار، قال مدراء المبادرات بأنهم تعلموا سريعاً بأن الجودة ليست عملاً تلقائياً، وبأن التركيز على المحتوى الفكري الدقيق والمنهجية غاية في الأهمية لإشعار المشتركين بأن البرنامج ذو شأن.

وختاماً، أشار عدد من المجيبين إلى التحدي الأكبر الذي يواجهونه والذي يقضي بتأمين دفق تمويلي مستمر. فقد أفاد عدد كبير منهم بأن إيجاد مصادر عوائد دائمة شكل تحدّ بالنسبة إليهم وغالباً ما اضطروا إلى إيقاف برامج منهجية نتيجة النقص في التمويل. وقد كانت عليه هذه الحال أيضاً بالنسبة إلى المشاريع ضمن المؤسسات القائمة والأقدم عهداً.

الوصول إلى جمهور أكبر

لعل النتيجة الإستراتيجية التي استُخلصت من الإستطلاع في ما يتعلق بجمهور المبادرات هي أنه يتعين على المشاريع أن تصل إلى من هم أبعد من «المشتبه بهم المعتادين» وأن تتجنب الوعظ إلى الأشخاص عينهم عبر اختيار شرائح المجتمع التي لا تتحاور عادة، بما في ذلك الوسطيين والمحافظين من كل طرف. وبالرغم من أن ذلك تحدٍ يجب تخطيه، فمن ينجح في تقريب السلبيين والمحافظين هو القادر على إحداث تقدم في ردم الهوة.

وقد قال أحد المدراء بأنه وضمن الولايات المتحدة الأميركية تصل مبادرته إلى مشتركين من جامعة بوب جونز المحافظة إلى جامعة كاليفورنيا في بيركلي التي تتمتع بسمعة ليبرالية. من جهته، تطرق السيد توماس بانشوف، الأستاذ الجامعي المساعد في دراسات الحكومات ومدير مركز بيركلي للدين والسلام والشؤون العالمية، في دراسة خاصة به حول أهمية إشراك جمهور جديد عبر القول بأنه وبالرغم من المخاطر، «يمكن للحوار أن يكون طريقة للوصول إلى المتطرفين وإمكانية تحويلهم».[29]

وقد أجرت الدراسة الخاصة بهذا التقرير تقييماً لبُعد واحد من الأطراف التي يجب إشراكها في البرامج، عبر دراسة شرائح المجتمع المدني التي انخرطت في هذه المبادرات. وقد شملت هذه المبادرات، بشكل متساوٍ تقريباً، موظفين حكوميين وخبراء في السياسة، وقادة المجتمع، وقادة قطاع الأعمال، ووجوه ثقافية، وأنواع أخرى من أعضاء المجتمع العام، كرجال دين، وجامعيين، وأكاديميين وموظفي منظمات غير حكومية. بالرغم من أن برنامج «الحوارات الصعبة» الذي استضافته جامعة ماكاليستر و«المؤتمر الدولي حول الإسلام» الذي عقد في جامعة ويسكونسن يستهدفان الطلاب والأكاديميين، فإن غالبية المشاريع (19) تستخدم مقاربات بين أصحاب المصالح المتعددين وتشمل مشتركين عبر مختلف الفئات.

وفي ما يتعلق بعدد الأشخاص الذين بلغتهم المبادرات، تراوح الإشراك بين ورش العمل الصغيرة التي تضم 30 شخصاً إلى الاجتماعات الكبرى في الساحات العامة التي تضم أكثر من 20 ألف مشترك. بالنسبة إلى بعض المؤسسات مثل ليالينا للإنتاج Layalina Productions، التي تقدم برامج تلفزيونية عربية تتناول موضوع الإنقسام بين الولايات المتحدة الأميركية والعالم الإسلامي، كان من الصعب تقييم عدد المشتركين لأن نظام تعقب مشاهدة التلفاز محدود في العالم العربي.

ضمن الإستطلاع الذي أجري لأغراض هذا البحث، تم توجيه سؤالين إلى مدراء المشاريع حول طريقة اختيار المشتركين وكيف يفكرون في الوصول إلى مشتركين جدد. وقد تحدث الأشخاص الذين خضعوا للمقابلات عن عدد من المقاربات اشتملت على الترويج والإعلان عبر الإنترنت، و"الأخذ بتوصيات الآخرين، و"الطلب من المشتركين السابقين تسمية مشتركين جدد، والإحتفاظ بسجلات حول كتّاب المقالات في الصحف، والبحث عن قادة أساسيين في المجتمع المدني يستطيعون التأثير في دوائرهم الإنتخابية. فعلى سبيل المثال، أشار مركز هولينجز(Hollings Center) إلى أهمية تطوير شبكة بأسماء أشخاص يحتمل أن يقدموا أفكاراً ضمن مجتمعاتهم لزيادة تأثير جهود المشروع وبلوغها حدها الأقصى. ولأن المبادرات التي شملتها الدراسة تسعى إلى التأثير على السياسات أو الرأي العام، فقد قال أحد المجيبين بأنه يفترض

28. سينثيا ب. شنايدر وكريستينا نيلسون، «أقوى من حد السيف، الفنون والثقافة في العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والعالم الإسلامي»، تقرير مشروع مؤسسة بروكنجز حول علاقة الولايات المتحدة الأميركية مع العالم الإسلامي، يونيو/حزيران 2008. متوفر على الموقع: http://www.brookings.edu/~/media/Files/rc/papers/2008/06_islamic_world_schneider/06_islamic_world_schneider.pdf

29. منتدى الإقتصاد العالمي، «الإسلام والغرب: التقرير السنوي حول حالة الحوار»، يناير/كانون الثاني 2008، ص. 13. متوفر أيضاً على الموقع: http://www.weforum.org/pdf/C100?Islam_West.pdf ص. 67

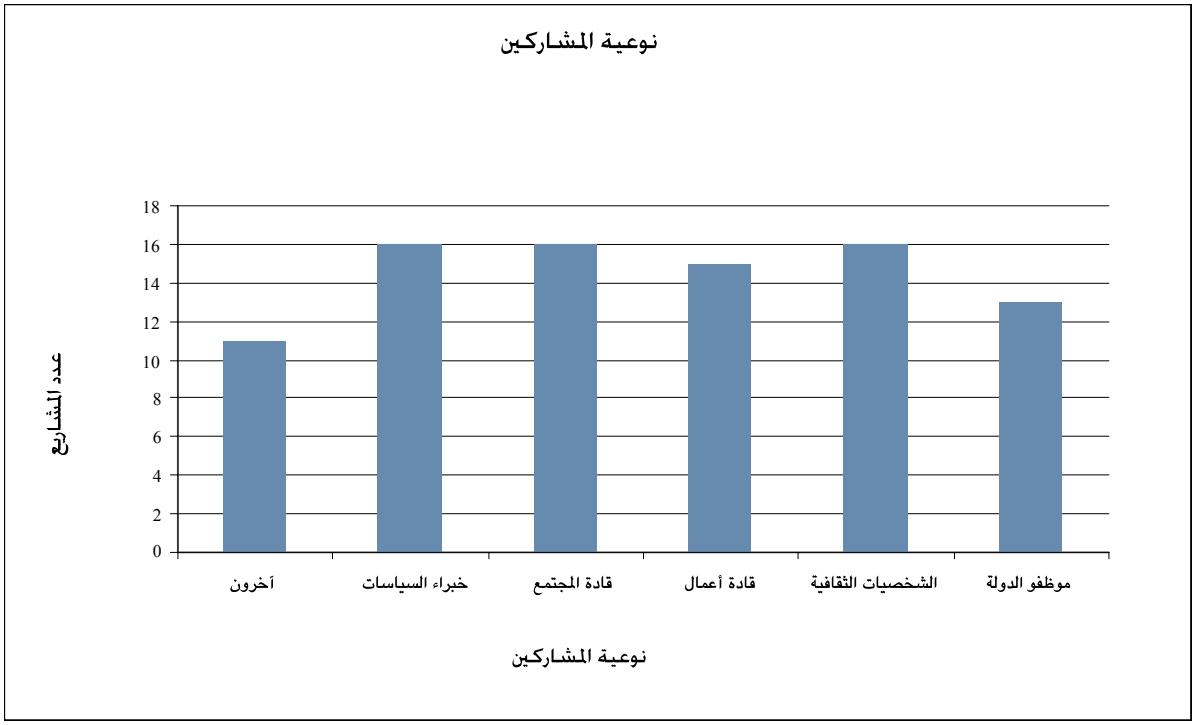

بالمبادرات "البحث عن صناع القرار الأساسيين" وإشراكهم في برامجها. وتماماً كما قال أحد الداعين إلى الحوار– الذين لم يشملهم هذا التقرير– "يتعين على كل مؤسسة بذل مزيد من الجهد لتجنيد بعض السياسيين للمشاركة في أعمالها. فحلقات الحوار تعج بأشخاص بعيدين كل البعد عن اتخاذ القرارات".[30]

على الرغم من أن التركيز على الجماعات المعنية بصنع السياسات مسألة حيوية بالنسبة إلى المبادرات الرامية إلى إبراز وجهات النظر المختلفة في الحوار السياسي إلا أنه لا يجوز أن تتمحور هذه البرامج حول الجماعات المعنية بصنع السياسات على حساب المجموعات الأخرى. وذكر بعض المجيبين على أسئلة الاستطلاع الخاص بهذا البحث أن عنصر الشباب – الذي يشكّل نسبة كبيرة جداً من العالم الإسلامي – يمثل فرصة سانحة ذلك أن هؤلاء الشباب يمرّون بمرحلة حسّاسة من حياتهم إذ لا يزالون في طور تكوين آرائهم[31]. قد يكون جيل الشباب من أبرز الجماهير التي تستقطبها البرامج القائمة في أميركا والرامية إلى التواصل مع العالم الإسلامي حيث أظهرت إستطلاعات الرأي التي أجريت في العام 2002 أن المواقف الإيجابية حيال الولايات المتحدة تزداد كلما ازداد انتشار الإنترنت مما يبيّن أن ثمة فرصة كبيرة لإشراك هذه الشرائح المتنامية من السكان من خلال قنوات الدبلوماسية العامة[32]. إن هذه الوقائع تؤيّدها فعلاً إحدى الدراسات العلمية الشاملة لأحد البرامج التدريبية الذي أجري على مستوى العالم الإسلامي لتعليم اللغة الإنجليزية بتمويل من الحكومة الأميركية وامتد على مدى عام واحد وبلغت كلفته 1000 دولار أميركي لكل طالب في الثانوية العامة. لقد حقق هذا البرنامج الذي وُضع لترسيخ التفاهم بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي نجاحاً باهراً على مستوى تعليم اللغة الإنجليزية وتحسين صورة الولايات المتحدة حيث

30. كلمة جان بيترسون خلال منتدى الإقتصاد العالمي، «الإسلام والغرب: التقرير السنوي حول حالة الحوار»، ، يناير/كانون الثاني 2008، ص. 28.
31. رأت اللجنة الخاصة بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أنّ على الولايات المتحدة «أن تعيد صياغة برامج المنح المدرسية وتبادل الطلاب وبرامج المكتبات التي تستهدف جيل الشباب» في العالم الإسلامي. وعلى الرغم من رفع هذه التوصية الخاصة إلى الحكومة الأميركية (بسبب النطاق المحدد للتقرير الخاص بأحداث 11/9)، فإن التوصية بدعم برامج التبادل المتمحورة حول الشباب ترتبط بفئات المجتمع المدني الساعية إلى توحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. تقرير اللجنة الخاصة بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: التقرير النهائي للجنة الوطنية المعنية بالأعمال الإرهابية ضد الولايات المتحدة، نيويورك، 2004، ص. 377.
32. جون زغبي، «أميركا في عيون العرب: استطلاع الآراء في العالم العربي عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر،» أبريل/نيسان 2002، النسخة المنقحة الصادرة تحت العنوان نفسه، مارس/آذار 2003، متوفرة على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:
http://www.cato.org/events/gulfwar2/zogby.ppt#388,59,Slide 59

صرّح 88 بالمئة من الطلاب الذين شملهم الإستطلاع عن نظرة أكثر إيجابية حيال الشعب الأميركي في حين صرّح 54 بالمئة عن نظرة أكثر إيجابية حيال الحكومة الأميركية؛ وثمة تأثير مضاعف إذ صرّح 90 بالمئة عن مشاركة تجربتهم مع أصدقائهم وعائلاتهم؛ وذكر مسؤول عن إحدى المبادرات الفوائد من البرامج التي تستهدف جيل الشباب قائلاً: «إن جيل الجامعيين والشباب هم الأكثر حماسًا حيال الحوار لأن لهم تجارب أكثر مع العديد من الثقافات».

صحيح أن الإهتمام الأساسي لمدراء البرامج يجب أن ينصب على بناء برامجهم الخاصة بأكبر قدر ممكن من الفعالية ولكن عليهم أيضاً الإطلاع على البرامج المماثلة الأخرى القائمة ولا يجوز التعامل مع هذه البرامج الأخرى على أنها برامج منافسة بل على أنها شراكات محتملة، فهناك فائدة كبرى في بناء الشراكات مع المبادرات الأخرى العاملة ضمن المجال نفسه. ويمكن الإستفادة من هذه الشراكات بعدّة طرق بما في ذلك الحرص على عدم تركّز المبادرات في مجال تم التطرق إليه بإسهاب من قبل ومعالجتها للإحتياجات التي لم يتم تناولها من قبل. فضلاً عن ذلك، من شأن الشراكات مع المنظمات الشقيقة استقطاب المزيد من الموارد لتحمّل المسؤوليات حيال المصالح المشتركة وتعجيل عملية تطبيق الدروس المستخلصة وبناء شبكات من العلاقات أكثر فعالية للتأثير بشكل أوسع نطاقاً.

أخيراً، على البرامج أن تستفيد من مورد قائم في الولايات المتحدة والذي، حتى تاريخه، لم يتم استخدامه بشكل كاف ألا وهو: المسلمون الأميركيون. غالباً ما تكون الجهة التي تقوم بإيصال الرسالة مهمة بقدر الرسالة نفسها وإن اختيار أعضاء أساسيين لهذه البرامج من الجماعات الأميركية المسلمة المتماسكة والبالغ عددها ستة ملايين نسمة من شأنه أن يزيد على الأرجح من انتشار الرسالة المراد إيصالها. ففي الولايات المتحدة، يمكن للمسلمين الأميركيين، الذين يتولى العديد منهم أدواراً بارزة في مدنهم وبلداتهم ومجتمعاتهم، أن يلعبوا دورًا فعالاً في مدّ جسور تتخطى حدود الجماعات المسلمة الأميركية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمسلمين الأميركيين أن يكونوا الناطق الرسمي لأميركا في الخارج بحيث يشرحون لمجتمعات العالم الإسلامي المشكّكة في أغلب الأحيان بما تتمتع به الولايات المتحدة من نقاط إيجابية.

كذلك، على البرامج أن تعمل على إشراك الأميركيين المقيمين في الخارج بحيث أن العديد منهم بات متآلفاً مع اللغة والعادات المحلية. هناك حوالي مئتي ألف أميركي مقيم في العالم الإسلامي وهم بالتالي على خطوط التماس مع الإنقسام الحاصل ولديهم تصوّرات معيّنة حيال مختلف المجتمعات في كل من الولايات المتحدة ومجتمعات العالم الإسلامي[34]. وعليه، يمكن الاستفادة من هؤلاء، لا بل يجب الإستفادة منهم، في ردم الهوة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي.

مضاعفة النتائج

على مدراء المبادرات وضع خطة لاستخدام الوسائل الإعلامية لكي يكون لعملهم تأثير مضاعف. من شأن الوسائل الإعلامية أن تساعد على إيصال البرامج إلى جمهور أوسع انتشاراً مما يجعل التأثير أوسع نطاقاً على الرأي العام حيال الهوة القائمة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. ولكن ثمة العديد من البرامج التي ليس لها أي استراتيجيات إعلامية.

طُرح سؤال في استطلاع الرأي على مدراء المبادرات حول إستراتيجيتهم المعتمدة على مستوى العلاقات والتواصل فأتت إجاباتهم متنوعة، حيث يلجأ البعض إلى البيانات الصحفية لنشر الأخبار في الصحافة أو إلى بث الأحداث على الهواء أو دعوة الإعلاميين إلى المشاركة في الفعاليات أو التواصل عبر شبكة الإنترنت أو المنتديات بالإضافة إلى اللجوء لوكالات العلاقات العامة. إلا أن بعض مدراء المبادرات يسعون إلى إبقاء عملهم بعيداً عن الأنظار تماماً حيث تنطوي مبادراتهم على نقاشات سرية تضمّ مشتركين من ذوي الشأن الرفيع. تهدف هذه النقاشات إلى خلق جوّ يساعد المشتركين على التعبير عن وجهات نظرهم الخاصة أو اكتشاف مواقف جديدة. وبما أن هذه البرامج تنظّم فعاليات خاصة ومغلقة فقط فإنها تتأنى في التعاطي مع الصحافة والإعلام وعندما تقوم بإطلاع أنشطتها للعلن فإنها تفعل ذلك بعد انتهاء الحدث حرصاً على توفير أقصى درجات الراحة والمصارحة للمشتركين في معرض الحوار. إن التعاطي بحذر مع الوسائل الإعلامية بدلاً من رفض اللجوء إليها مسألة بغاية الأهمية لأنه لا بدّ من إيصال المواضيع التي تدور في كافة الجلسات ما عدا المغلقة والأكثر سرية منها، إلى جمهور أوسع انتشاراً لإحداث تأثير اجتماعي أوسع نطاقاً. أما أسلوب الجلسات المغلقة، فهو اتبع على سبيل المثال في المؤتمر الذي استضافته السفارة الأميركية في هولندا في نوفمبر عام 2006، حيث تحدّث القيّمون على المؤتمر عن النجاح الباهر الذي اختبروه في تنظيم جلسات الحوار المغلقة، ذلك أنها سمحت «بتبادل وجهات النظر بشكل منفتح وصريح بين مختلف المشتركين».

وقد شدّد عدد من مدراء المبادرات خصوصاً هؤلاء الذين يشرفون على جلسات الحوار على ضرورة التوصّل إلى «خلاصة نهائية» تصاغ على شكل مستندات وتوزّع على المشتركين وعلى المجتمع الأوسع وعلى المسؤولين الحكوميين إذا ما دعت الحاجة لذلك. كما شدّدوا على ضرورة وضع إجراءات فعالة من البداية (وليس بعد فوات الأوان) لصياغة

هذه المستندات وتعميمها. على سبيل المثال، يحرص مركز الأمير الوليد بن طلال للتفاهم الإسلامي المسيحي على ضرورة أن تفضي الفعاليات الخاصة بأي برنامج يُعنى بمدّ الجسور إلى منتج نهائي مثل تقرير أو بحث يمكن توزيعه على الإعلاميين والمسؤولين الحكوميين وعامة الناس. ومن شأن هذا المنتج النهائي سواء كان تقريراً أو عرضاً مصوّراً أو بحثاً أن يشكّل أداة فعالة في متناول أصحاب المصالح لإيصال رسالتهم إلى أكبر عدد ممكن من الناس وتعميم الحدث واستقطاب المشتركين من أعلى المستويات إلى الفعاليات والمساعي المستقبلية كما يمكن استخدامه كنقطة انطلاق للمناقشات السياسية ذات الصلة مع المسؤولين الحكوميين.

إن بعض المبادرات التي شملها هذا البحث حاولت جاهدة إرساء المستوى الصحيح من الدعاية والإعلان. فقد وصفت هذه المشاريع إستراتيجياتها الخاصة بالاتصالات على أنها محاولة إلى خلق توازن بين الحاجة إلى قدر معيّن من الدعاية والحاجة إلى التيقّظ للمشاكل المحتملة التي قد ترافق التغطية الإعلامية المكثّفة. وتتضمن بعض الإستراتيجيات على هذا المستوى مراسلة الشرائح المستهدفة والإعلاميين عبر البريد الإلكتروني وإطلاعهم بشكل منتظم على آخر المستجدات والبرامج مع العمل في الوقت نفسه على الحد من الحضور الفعلي للإعلام في الفعاليات التي يتم تنظيمها.

يكمن التحدّي الذي يواجه هذه البرامج في كون الإعلام مادّة مهمّة يمكن من خلالها اكتساب الكثير من المنافع عبر الوصول إلى شرائح واسعة من الجمهور إلا أن ذلك ينبغي أن يتم بمهارة وكفاءة. وبما أن هذه البرامج تعالج مواضيع حساسة، يجب أن تتجنب خلق التصادم أو نشر الصور النمطية وقد يحدث ذلك في حال اللجوء إلى متحدثين يفتقرون إلى التدريب أو إلى استراتيجيات إعلامية تقوم على تصورات معتلّة. وعليه، يكمن التحدّي بالنسبة إلى هذه المبادرات في تقديم عملها إلى الإعلام بشكل يجمع ما بين النواحي الإيجابية والمعقّدة لهذا العمل حتى يُنظر إلى القصة على أنها عملية إشراك فيتم التعاطي معها بالتالي بأهمية أكثر مما لو كان يتم التعاطي مع مجرد اجتماع حول قصة تهم الرأي العام. هذا يعني، بشكل أساسي، أنه ينبغي إرساء العلاقات مع الوسائل الإعلامية التي تؤمّن تغطية إعلامية معمّقة وشاملة للبرامج التي تعالج الهوّة القائمة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي.

من الواضح أن مدراء المبادرات يرون بأن للإعلام قوّة نافذة في تكوين وجهات النظر لدى شرائح واسعة من الناس وبإمكانه بالتالي أن يساهم في صياغة وجهات النظر وإرساء العلاقات إما للأفضل أو للأسوأ. وقد ذكر أحد مدراء المبادرات أن «أحد الأهداف الكبرى للمنظمة كانت تقضي بالحصول على تغطية إعلامية إيجابية قدر الإمكان خصوصاً وأن معظم الأخبار المتعلقة بالعالم الإسلامي هي أخبار حول الحروب أو أخبار سلبية نوعا ما». وعليه، يبدو أنه من الضروري أن يكون لمدراء المبادرات إستراتيجية راسخة للتواصل.

التوصيات

تُظهر استطلاعات الرأي التي جرت مراجعتها في هذا البحث أن الجهود الحثيثة المبذولة لتوحيد الإنقسام مع العالم الإسلامي لن تستطيع أن تتخطى الظلم الكبير الذي أصاب هذا العالم من جراء سياسات إدارة بوش بالأخص على مستوى حرب العراق وسجن غوانتانامو وعدم الإلتزام بالمسار الفلسطيني الإسرائيلي. ومع عزم إدارة أوباما على تغيير مجرى الأمور حيال كافة هذه السياسات، بات من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى النظر في النهج الذي اتخذه المجتمع المدني لتوحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي خصوصاً وأن حظوظ هذه الجهود بالنجاح مرتفعة اليوم.

أفضت الدراسة التي شملت 22 مشروعاً من مشاريع المجتمع المدني والتي يقوم عليها هذا التقرير إلى أربع خلاصات إستراتيجية حيوية يمكن استخدامها كإرشادات توجيهية للمبادرات التي تسعى إلى توحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. الخلاصة الأولى هي عبارة عن مجموعة من التوصيات الرامية إلى تحسين الرقابة والتقييم تحسيناً جذرياً وتقضي بالدرجة الأولى بوضع المبادرات تعريفاً واضحاً للنجاح وتقييم مواقف الآخرين قبل إجراء الأنشطة وبعدها. أما الخلاصة الثانية فهي مجموعة من التوصيات حول كيفية إجراء المبادرات وأبرز ما جاء فيها وضع الخطط المشتركة وتطبيقها مع أصحاب المصالح من الولايات المتحدة والعالم الإسلامي على حد سواء. الخلاصة الثالثة كناية عن مجموعة من التوصيات حول الجهات التي ينبغي دعوتها إلى المشاركة في طاولة الحوار والتي تقتضي من أبرز ما تقتضيه تفادي وعظ الشريحة عينها والمقتنعة أصلاً. أما الخلاصة الرابعة والأخيرة فتضع توصيات حول كيفية العمل على توسيع نطاق التأثير المراد من الأنشطة والذي غالباً ما يكون من خلال تسخير الوسائل الإعلامية.

قياس النجاح

إن أبرز ما خلُصت إليه هذه الدراسة هو أن المبادرات تحتاج إلى تعريف معنى النجاح بالنسبة إليها والعمل على تحسين مستوى الرقابة والتقييم لأنشطتها فيمكنها عندئذ قياس مدى النجاح أو الفشل الذي تحققه مشاريعها. إن الدأب على عمليات التقييم بشكل منتظم يفسح المجال أمام إدخال التعديلات المطلوبة وسط سير البرنامج على الإستراتيجية والتكتيكات التي تضمن تحقيق أهداف المشروع. كما أن التقييم المنتظم يسمح للجهات الممولة والمقيّمين للمبادرات المستقبلية ذات الصلة تكوين خلاصات راسخة حول ماهية الأمور التي تنجح وتلك التي تمنى بالفشل.

على مدراء المبادرات وضع مؤشرات لقياس النتائج والحصيلة النهائية لعملهم بشكل مبكر قدر الإمكان والأفضل أن يتم ذلك قبل المباشرة بالعمل. إحدى السبل لقياس النتائج هي أن يتم تقييم مواقف المشتركين من الولايات المتحدة والعالم الإسلامي حيال بعضهم بعضاً قبل مشاركتهم وبعدها. إن تقييم هذه المواقف قبل المشاركة في المبادرات وفور انتهاء المشاركة وبعد مضي فترة من الزمن يعتبر أساسياً في تحديد مستوى النجاح وما إذا كان هذا النجاح مستداماً. على الجهات الممولة أن تستخدم مثل هذه المعلومات لإجراء تحليلات شاملة ومترابطة لتحديد أكثر الأفكار وأقلها نجاحاً ودواماً. تجدر الإشارة هنا إلى أنه أياً تكن هذه المؤشرات التي يتم تطويرها، فهي لن تستطيع أن تستوعب تأثير البرنامج بشكل كامل. تتضمن التوصيات الخاصة ما يلي:

- **تقييم المركائز الأساسية:** على مدراء المبادرات تطوير مؤشرات تقييمية منذ البداية لرصد نتائج مشاريعهم بعناية مثل عدد المشتركين بحسب فئاتهم وما إذا كان المشاركون يمثلون فعلاً الولايات المتحدة أو العالم الإسلامي.

- **تحديد مؤشرات النجاح وإجراء عمليات تقييم قبل المشاركة وبعدها:** على مدراء المبادرات تعريف معنى النجاح بالنسبة إليهم ووضع إجراءات لتقييمه. تكمن إحدى المقاربات لتنفيذ ذلك في تقييم الآراء التي يدليها المشاركون في البرامج من أميركا والعالم الإسلامي حيال نظرائهم وذلك قبل المشاركة في البرنامج وبعدها. وعلى البرامج أيضاً أن تنظر في إجراء استطلاعات أوسع نطاقاً لتقييم المواقف ضمن المجتمعات المستهدفة (على سبيل المثال، إذا شارك الطلاب من إحدى المدارس في برنامج لتبادل الطلاب، ينبغي النظر في تأثير هؤلاء

الطلاب المشتركين في البرنامج على مواقف الطلاب الآخرين على مستوى المدرسة ككل).

- **رصد الشراكات الناشئة:** على مدراء المبادرات المضيّ في تعقّب الشراكات التي تفضي إليها مشاريعهم. على سبيل المثال، في حال تم إنشاء موقع إلكتروني من قبل المشتركين في برنامج لتبادل الصحفيين بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، يتعين على مدير هذا البرنامج الإطلاع على كافة المعلومات ذات الصلة بهذا الموقع. إنها إحدى الطرق الإضافية الرامية إلى قياس النتائج.

- **تطوير مؤشرات مشتركة بين المشاريع المختلفة:** على الجهات الممولة أن تسعى إلى تطوير مؤشرات يمكن استخدامها على مستوى المشاريع المختلفة حتى تتم مقارنة النجاحات النسبية التي تحققها مختلف المشاريع بعضها مع بعض.

- **تمويل وتطوير تحليلات شاملة:** على الجهات المانحة بذل كل ما بوسعها لتمويل الدراسات التحليلية الشاملة والمترابطة لمختلف المبادرات مشجعةً بذلك تطوير المؤشرات التي تتقاطع مع مختلف أنواع المشاريع.

توجيهات لتحسين طريقة عمل المبادرات

تم استخلاص العديد من العبر من هذا التحليل. وقد خلص الدرس الأول إلى أن الشراكات تعتبر عنصراً أساسياً في نجاح المبادرات. وبالتالي، وفي الحالة المثالية، يجب تمويل المشاريع وإدارتها وتطبيقها بشكل مشترك عبر الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي على أن يكون أحد الشركاء مقيماً في الولايات المتحدة الأميركية والآخر مقيمًا في العالم الإسلامي. كما يجب أيضاً تحقيق المنفعة المشتركة (لكل من الولايات المتحدة والعالم الإسلامي على حد سواء) من تصميم المشروع. وكما هو مذكور، تعتبر فرصة تعلم كل جهة من الأخرى منفعة رئيسية لإطار العمل هذا. نقدم في ما يلي توجيهات إضافية لتصميم المبادرات بهدف تحسين طريقة سيرها:

- **التركيز على مكامن القوة عوضاً عن محاولة التطرق إلى كافة النواحي.** يجب أن تركز المبادرات على مكامن القوة ذات الصلة والمنافع القابلة للمقارنة، وتفادي محاولة التطرق إلى كافة النواحي. فالتنوع في التركيز أو النهج غالبًا ما يؤدي إلى جعل المبادرات تتخذ منحى هي غير ملمة به.

- **التمسك بالإرادة لطرح كافة المسائل وبحثها.** في حين يعتبر التوجيه والتركيز أمرًا مفيدًا، إلاّ أن المبادرة يجب أن تمتنع عن تقويض مناقشة المسائل الشائكة التي غالبًا ما تجعل المشتركين يشعرون بالإضطراب أو عدم الاحترام. فمعالجة المسائل الصعبة بصراحة ومهارة يمكن أن تضمن تحقيق نتائج مهمة.

- **عدم الوقوع في شرك «حجم واحد يناسب الجميع».** أظهرت إستطلاعات الرأي أنه يوجد تنوع كبير في الآراء في كل من العالم الإسلامي والولايات المتحدة، ويجب تصميم المبادرات وفقاً لذلك. قد يسود الشعور بالظلم في أجزاء من مجتمع واحد دون سواه، بالتالي يجب تصميم المبادرات مع وضع هذه الفروقات في الإعتبار.

- **بالصبر تُحصد النتائج الجيدة.** يجب تركيز المبادرات على الأنشطة ذات الصلة وإعادة تطبيقها إلى حين إدراك النتائج المرجوة.

- **استخدام إستطلاعات الرأي للتركيز على الأنشطة من حيث الأولوية.** على الرغم من أن غالبية مبادرات المجتمع المدني لا تملك بشكل عام الموارد لإجراء استطلاعات رأي خاصة بها، إلاّ أنه يجب على مدراء المشاريع الإطلاع دائماً على بيانات الإستطلاعات التي تُنشر. يمكن اعتبار هذه البيانات أداة فعالة في تحديد المواضيع الملحّة التي يجب معالجتها، وتركيز الأنشطة لمعالجة هذه النواحي الأولية.

- **تجاوز مرحلة الحوار.** في حين يمكن أن يشكل الحوار والتبادل نقطة مهمة في البداية، إلاّ أن البرامج يجب أن تسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة. هذه البرامج التي تعمل على تحويل وجهات النظر العامة أو تطوير التوصيات السياسية سوف تؤدي على الأرجح إلى مصالح مستمرة والتزام أعمق. كما أنها سوف تحقق نجاحاً أكبر في توحيد الإنقسام.

- **إعطاء الإهتمام الكافي لمسألة تسجيل الحوار أو عدمه.** يمكن من خلال الحوار المسجل والمنشور التوجه بسهولة إلى الجمهور الواسع عبر وسائل الإعلام. أما الحوار المغلق، فيجعل المشتركين أكثر قابلية لمشاركة آرائهم المترسخة ولمواجهتها أو حتى تغييرها.

- **النظر في استخدام برامج معززة للقدرات والإمكانيات.** تشكل البرامج المعززة للقدرات والإمكانيات شراكات دائمة وبنّاءة. لا تؤدي الجهود التي يتم بذلها إلى تعزيز الإمكانيات والقدرات لدى المشتركين والشركاء الراعين

المساعدين إلى توحيد الإنقسام وحسب، وإنما تحافظ على مساهمة المشتركين وأصحاب المصالح على حد سواء لمدة أطول.

توجيهات لتحسين نوعية المشاركة في المبادرات

تبرز العديد من السبل التي يمكن للمبادرات من خلالها تحسين إشراكها للأطراف المختلفة. أولاً، إن المبادرات التي تهدف إلى توحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم العربي يجب أن تصل إلى من هم أبعد من «المشتبه بهم العاديين» وتتجنب الوعظ إلى الشريحة عينها والمقتنعة أصلاً. ولأن الهدف الأساسي لهذه المبادرات يكمن في توسيع ظلال العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، يجب أن تصل هذه المبادرات إلى شرائح المجتمع التي لا تتحاور في العادة، بما في ذلك المحافظين والمعارضين الإيديولوجيين من كل جانب من الإنقسام.

في ما يلي توصيات سوف تساعد المبادرات على توحيد الإنقسام وجمع الجمهور الذي لا يجتمع في الحالات العادية:

- **إنشاء شراكات منذ البداية مع مبادرات أخرى تعمل في المجال نفسه.** يمكن للشراكات مع جهود مماثلة تطوير التفاعلات والتركيز على النواحي التي لم تتم معالجتها، وتشكيل شبكات أكثر فعالية وتسريع عملية استخلاص العبر والدروس.

- **استهداف جيل الشباب.** في العديد من المجتمعات حيث الأكثرية المسلمة، يمثل الشباب نسبة كبيرة من السكان. وهذا وحده يعتبر كافياً لاستهداف الجمهور في ما يتعلق بالمبادرات التي تسعى إلى توحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. ولكن هناك سبباً إضافياً– فالشباب أثبتوا أنهم يتمتعون بمرونة في آرائهم، وقد أظهرت إستطلاعات الرأي أن الشباب في العالم الإسلامي يحبذون القيم الأميركية (بخاصة عندما يمكنهم الوصول إلى شبكة الإنترنت).

- **الإستفادة من المسلمين الأميركيين والأميركيين المقيمين في العالم الإسلامي.** يوجد حوالي ستة ملايين مسلم أميركي، ويجب على هؤلاء لعب أدوار قيادية في المبادرات التي تركز على توحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. وكذلك، من المتوقع أن يعيش 200 ألف أميركي في العالم الإسلامي، ويتمتعون بالتالي بنظرة تبصرية في مجتمعات الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. تمثل هذه المجتمعات موارد عظيمة للبرامج التي تبحث عن أشخاص لا يتحدثون فقط عن الولايات المتحدة، وإنما يقومون بذلك بما يلاقي الصدى في مجتمعاتهم المحلية.

توجيهات لمضاعفة النتائج

على مدراء المبادرات وضع خطة لمضاعفة تأثير عملهم، سواء من خلال وسائل الإعلام أو وسائل دعائية أخرى، كمواقع المدونات والشبكات الاجتماعية، أو قوائم البريد الإلكتروني. ويجب نقل كافة جلسات الحوار، ما عدا السرية منها والمقفلة، إلى الجمهور على نطاق واسع بحيث يتم تحقيق التأثير الأقوى. وفي ما يلي توصيات لمدراء المبادرات للنظر لساعين لمضاعفة نتائج هذه المبادرات.

- **الإقرار بنفوذ وسائل الإعلام في تشكيل تأثير المبادرات.** يمكن لوسائل الإعلام، إذا تم استخدامها بالشكل الصحيح، مضاعفة بفعالية تأثير المبادرات التي تهدف إلى توحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. على مدراء المبادرات إدراك سبل عمل وسائل الإعلام، وتدريب الفاعلين في المجتمع المدني وتوظيف الخبراء بحيث يتم استخدام تقنيات وسائل الإعلام.

- **تشكيل «منتج نهائي» للنشر.** يجب على المبادرات منذ البداية وضع ضمن خططها، عملية إصدار منتج نهائي للنشر إلى وسائل الإعلام والحكومات وأصحاب المصالح الآخرين؛ الأمر الذي من شأنه أن يساهم في توسيع تأثير المبادرة وترسيخها.

- **الوصول بعناية إلى الجمهور على نطاق واسع.** يجب أن تصل البرامج إلى الجمهور لإشراكهم في العملية، مع العلم أنه يجب اتخاذ هذا الإجراء بمهارة وعناية تامة.

الخلاصة

في الحقيقة، تمثل إدارة أوباما فرصة جديدة أمام المجتمع المدني للمساعدة على توحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والدول والمجتمعات ذات الأكثرية المسلمة المتنوعة حول العالم. فخلال إدارة بوش، لم تتمكن جميع الجهود التي اتخذتها المبادرات المحددة في هذا البحث، إلى جانب مبادرات أخرى عديدة من تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي في سياق السياسات التي تعرضت لها الأكثرية في العالم الإسلامي مباشرة –الحرب في العراق،

ومعتقل غوانتانامو وغياب دور الولايات المتحدة عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وعدم محاولتها إحلال السلام حتى العام 2007. تشكل الإجراءات التي تم اتخاذها في الأسابيع الأولى من رئاسة أوباما –إعلان إنهاء الحرب في العراق، وإقفال معتقل غوانتانامو وإشراك القادة الإسرائيليين والفلسطينيين في عملية السلام– إنتقالاً نوعياً من إدارة بوش. منذ ذلك الحين، وفي سياق هذه التغييرات في السياسة، فإن رحلات الرئيس أوباما إلى تركيا والمملكة العربية السعودية ومصر تمثل فرصاً جديدة أمام المجتمع المدني لربط الأواصر بين طرفي الإنقسام. فخلال كلمته الإفتتاحية إلى البرلمان التركي في أبريل/نيسان، قال الرئيس أوباما أن «العديد من الأميركيين الآخرين لديهم أفراداً مسلمين في العائلة، أو أنهم عاشوا في بلد حيث الأكثرية من المسلمين– وأنا أصرّح بذلك لأنني أحدهم». وتمثل هذه المقاربة فرصة نادرة لإعادة تعزيز علاقة الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي.

غير أن ثمانية أعوام من العلاقات السيئة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي خلفت جراحاً يصعب تضميدها بسحر ساحر. ونتيجة لذلك، يمكن للمجتمع المدني لا بل يتعين عليه أن يكون فاعلاً في بناء علاقات تعود بمزيد من المنافع. أمام الحكومات والمجتمع المدني في كل من الولايات المتحدة والعالم الإسلامي فرصة نادرة لدفع العلاقات بين الطرفين نحو الأفضل ولا يكون ذلك إلا بالعمل يداً بيد. ولكي يكتب النجاح لهذه الجهود، لا بد من وضع إستراتيجية فعالة شاملة لا ترتكز على التعاون عبر القنوات الرسمية فحسب وإنما تتكامل مع مبادرات المجتمع المدني وتقوم على أسسها.

إن تطبيق التوصيات الإستراتيجية والتكتيكية المشار إليها في هذا البحث يتطلب من مدراء المبادرات والجهات الممولة إعترافاً بأنه على الرغم من أن إدارة أوباما تمثل في أفعالها وأقوالها فرصة لترميم العلاقات إلا أن إحراز التقدّم الفعلي نحو ردم الهوة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي يتطلب تحركاً راسخاً. وهنا يبرز دور المجتمع المدني في بذل الجهود المنهجية الموضوعة على المدى الطويل لردم هذه الهوة. إلا أن بعض هذه المبادرات لا يبدو حالياً على أتمّ الإستعداد لذلك بقدر ما يلزم. على المبادرات أن تتخطى أزماتها الماضية وأن تتطلع إلى التخطيط على المدى الطويل. ولن يسهل انتقال العبر والدروس التي تم استخلاصها من مشروع إلى آخر ما لم يعمد الممولون ومدراء المبادرات إلى الدخول في شراكة إستراتيجية معاً لقياس النتائج المرجوة أو «النجاح» المنشود بشكل يكون شاملاً ومعنياً بالمبادرات. ومن شأن ذلك إرساء الأسس لإحداث تحوّل أكثر فعالية في العلاقات بين الولايات المتحدة والدول والمجتمعات ذات الأكثرية المسلمة والمضي بها نحو الأفضل.

الملحق 1: الإستبيان

تم تصميم الإستبيان أدناه للحصول على صورة شاملة عن مبادرات المجتمع المدني التي تسعى إلى توحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي عقب تعديات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول.[33] في البداية، حاول الإستبيان الحصول على لمحة عن العناصر الواقعية، كتاريخ بدء المشاريع، والكلفة المترتبة، وطبيعة الأنشطة الرئيسية والجمهور المستهدف. من ثم تم طرح سلسلة من الأسئلة الأكثر عمقاً، تهدف إلى إدراك شعور منظمي المشروع حيال الخطوات المستحسنة وتلك غير المستحسنة، والمسائل الملحة التي يجب معالجتها في المستقبل. كما قدمت مساحة لمدراء المبادرات لتوفير المشورة إلى منظمي المشاريع الأخرى ذات الأهداف المماثلة. في الواقع، وافقت جميع المبادرات على إجراء مقابلة حوارية، وبالمجموع شاركت 22 مبادرة في الدراسة.

تم إجراء المقابلات الحوارية منذ يناير/كانون الثاني 2007 وحتى يناير/كانون الثاني 2008، وقد دامت بشكل عام لساعات قليلة وتم إجراؤها شخصياً أو عبر الهاتف. وقد تم جمع معلومات إضافية بالاطلاع على المواد المطبوعة للبرامج. أجريت غالبية المقابلات باللغة الإنجليزية وبعضها الآخر باللغة العربية.

إستطلاع المشاريع الرامية لتوحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي

الأساس المنطقي: منذ الحادي عشر من سبتمبر /أيلول، 2001، استجاب المجتمع المدني والحكومات من العالم الإسلامي والولايات المتحدة بمختلف الطرق. وقد تلخصت إحدى الطرق بإطلاق أو توسيع حوارات وتبادلات جديدة لتوحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. وسوف يسعى «إستطلاع المشاريع الرامية لتوحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي» إلى مراجعة مجموعة من المبادرات التي تتضمن الحوار والتبادل، والتي تم إطلاقها أو توسيعها منذ الحادي عشر من سبتمبر /أيلول لتوحيد الإنقسام. ولا يسعنا أن نأمل بأن تكون هذه الدراسة شاملة بل يكمن هدفنا في دراسة شريحة نموذجية تتضمن حتى 22 مبادرة. وتعتبر هذه المشاريع من بين الجهود الأكثر ظهوراً التي تم المباشرة بها عقب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. ويكمن غرضنا في تقييم تأثيرها وكيفية عملها، بهدف فهم نتائج هذه الجهود، واستخلاص العبر للممارسين والإستراتيجيين على حد سواء.

المعايير: إن المشاريع التي تمت دراستها إما تنظم أو تمول مؤتمرات أو برامج التبادل الثقافي التي تعزز الحوار بين المواطنين من الولايات المتحدة والبلدان ذات الأكثرية المسلمة والمجتمعات الإسلامية الأخرى. ويجب أن تتميز المشاريع بمشاركة أميركية كبيرة بحيث (أ) يتم تمويلها من قبل مؤسسة أميركية أو حكومة أو فرد، أو (ب) يتم تنفيذها من قبل كيان أميركي، أو (ج) تتمتع بمشاركة أميركية بارزة (تتجاوز 30 بالمئة). لا يهم إذا كان المشروع يركز علنية على العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، أو «تصادم الحضارات» أو العلاقات بين الإسلام والغرب. وقد تكون المبادرات التي نقوم بدراستها أحداثاً رئيسية تحدث لمرة واحدة أو تتكرر باستمرار.

33 استفاد الإستبيان بشكل خاص من التوجيه النقدي للزملاء في بروكنجز ستيفن غراند وبيتر سنجر وسينثيا شنايدر

1. معلومات عن كيفية الإتصال بالقيمين على المبادرة
أ. اسم المشروع
ب. اسم المنظمة
ج. اسم المدير
د. العنوان
هـ. الموقع الإلكتروني
و. رقم الهاتف

2. تاريخ تأسيس المشروع

3. هل المبادرة:
أ. منظمة مستقلة مكرسة للحوار
ب. مشروع ضمن منظمة قائمة
ج. شراكة بين المنظمات القائمة
د. مجموعة/مشروع غير رسمي
هـ. منظمة تموّل مجال العمل هذا

4. هل المبادرة:
أ. منظمة تدعو إلى عقد مؤتمرات أو ندوات
ب. برنامج تبادل
ج. حوار افتراضي أو برنامج تبادل
د. أخرى

5. هل الحدث دائم أو يحدث لمرة واحدة أو متسلسلة؟ إذا كان دائماً، ما هو عدد المرات التي يتم فيها ممارسة الأنشطة؟

6. هل مجال المشروع موجه نحو الولايات المتحدة والإسلام أو «تصادم الحضارات»؟ (الولايات المتحدة والعالم الإسلامي)

7. ما هو بيان مهمة (رسالة) المشروع؟

8. ما هي الأنشطة الرئيسية وآلية إنجاز الأهداف؟

9. ما هو عدد الموظفين بدوام كامل أو ما يعادله من العاملين في المشروع؟

10. ما هو الموقع الجغرافي (المدينة، البلد) لأنشطة المشروع الرئيسية (رتب القائمة من حيث الأهمية)

11. ما هي الميزانية السنوية الحالية التقريبية؟ الميزانية الإجمالية التقريبية منذ الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول؟

12. ما هي المعدلات التقريبية (أو النسب) التي يتم تمويلها في بذل الجهود من خلال:
أ. الهبات
ب. الأفراد
ج. المؤسسات
د. الحكومات

13. ما هو عدد الأشخاص المشتركين في المشروع؟ كم يبلغ عدد المتأثرين من غير المشتركين؟ إذا كان هناك أي متأثرين من غير المشتركين، فكم يبلغ عددهم وما هو وقع التأثير عليهم؟

14. هل الحوار مسجل ومعلن أم سرّي؟

15. ما هي المواضيع التي تتم معالجتها من خلال البرنامج؟

أ. المسائل السياسية
ب. المسائل الثقافية
ج. المسائل الدينية
د. مسائل أخرى

16. من هم الأشخاص المشتركون مباشرة في المشروع؟

أ. مسؤولون حكوميون
ب. خبراء سياسيون
ج. قادة مجتمع
د. قادة أعمال
هـ. وجوه ثقافية
و. أخرى

17. يرجى تصنيف المواطنية الأولية والجنس لأعضاء المجلس الإستشاري والموظفين والمشتركين ضمن الفئات التالية:

المجلس	ذكر	أنثى	الموظفون	ذكر	أنثى	المشتركون	ذكر	أنثى
العالم الإسلامي			العالم الإسلامي			العالم الإسلامي		
مسلمون يعيشون في الغرب			مسلمون يعيشون في الغرب			مسلمون يعيشون في الغرب		
الغرب			الغرب			الغرب		

18. هل كان هناك مؤشرات نجاح/فشل تم تحديدها منذ البداية؟ إذا كان الجواب نعم، فما هي؟ أما إذا كان الجواب كلا، فما الذي يتم تحديده على أنه مؤشرات نجاح المشروع؟ هل تم تحقيق الأهداف؟ كيف تم قياسها؟ ما كانت العوامل الرئيسية لنجاح المشروع أو انعدامه؟

19. في الأنشطة الخاصة بكم، ما هي الخطوات الناجحة والخطوات غير الناجحة؟

20. ما هي العملية التي تحدد المنظمة بموجبها المواضيع التي تم التطرق إليها؟

21. كيف تختارون المشتركين؟ هل تسعون إلى تفادي ظاهرة «المشتبه بهم المعتادين»؟ إذا كان الجواب نعم، كيف ذلك؟

22. كيف تشركون الأشخاص الجدد في المسائل المحددة؟

23. ما هي استراتيجية التواصل التي تتبعونها؟ كيف كانت تغطية الصحافة للحدث؟ كم خبر تم نشره عن الحدث وفي أي نوع من الصحف؟

24. بشكل عام، ما هي المسائل الأكثر إلحاحاً التي يجب التطرق إليها في مستقبل علاقات الولايات المتحدة/ الغرب مع العالم الإسلامي؟

25. ما هي النصيحة التي تعطيها إلى من يودون تنظيم مشاريع لتحسين علاقات الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي؟ ما هي أنواع المشاريع التي يجب تنظيمها؟

26. يرجى تسمية حتى ثلاث مبادرات تعتقدون أنها فعالة جداً في هذا المجال أو في مجال الحوار حول الإنقسامات. لماذا تحترمون هذه المبادرات؟ كذلك، يرجى إدراج ثلاث مبادرات قد لا نكون على علم بها ومرتبطة بهذه الدراسة؟

الملحق 2: لمحة عن المبادرات المشمولة في الدراسة

يقدم هذا الملحق لمحة عامة عن المنظمات التي تم مقابلاتها لغرض هذه الدراسة. وعلى الرغم من أننا لم نحاول أن نكون شاملين في دراستنا، إلاّ أننا سعينا إلى مقابلة برامج عديدة ومتنوعة في هذا المجال، ولحسن الحظ وافقت تقريباً جميع البرامج التي اتصلنا بها على المشاركة في هذه الدراسة. تندرج هذه البرامج الإثنين والعشرين (22) بالترتيب الأبجدي من قبل المنظمة المضيفة. وقد تم اختيارها من قائمة برامج شاملة تم تحديدها على أنها تعالج الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. لا تعتبر المشاريع الإثنين والعشرين هذه بأية طريقة على أنها تشمل كافة المشاريع القائمة، صغيرة كانت أم كبيرة. فالهدف كان في اختيار بعض المشاريع الرئيسية التي تم إطلاقها، أو في بعض الحالات تلك التي أصبحت واسعة النطاق إلى حد ما منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر /أيلول، وتم تصميمها لتوحيد الإنقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي.

تم اختيار المبادرات مع الأخذ في الإعتبار عامل التنوع وذلك لإدراج شريحة مستعرضة من البرامج القائمة. وتمت المباشرة بالمبادرات المتضمنة في الدراسة قبل الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وسنوياً بعد هذا التاريخ. حوالي نصف المبادرات مستقلة وقائمة بحد ذاتها، في حين أن المبادرات الأخرى هي مشاريع ضمن منظمات أكبر أو شراكات بين المنظمات القائمة. وقد أجرت بعض المشاريع محاضرات كنشاط أولي، في حين أشرفت مشاريع أخرى على أنشطة متنوعة. وقد تضمنت كل مبادرة في الدراسة حجماً مختلفاً من الموظفين، من موظف واحد بدوام كامل أو أقل إلى عشرة موظفين. كما تختلف المبادرات في الدراسة من حيث الميزانيات، إذ حصل بعضها على مستويات تمويل صغيرة (عشرات الآلاف من الدولارات)، في حين منحت أخرى هبات بملايين الدولارات. تركز بعض المشاريع على الإختلافات في المذاهب، في حين تشدد مشاريع أخرى على مسائل السياسة. في ما يتعلق بوسائل الإعلام، عملت بعض المشاريع على تعزيز وجود وسائل الإعلام، في حين أن أخرى رفضت منح وسائل الإعلام أي حق بالدخول. تتمركز المشاريع التي تم اختيارها في الولايات المتحدة وأوروبا والعالم الإسلامي. وباختيارنا لمشاريع متنوعة، نأمل أن تنطبق النتائج على نطاق أوسع.

تجدر الملاحظة أن هذا الإستبيان يستند عامة إلى التقرير الذاتي من قبل مدراء المبادرة، وبالتالي يتضمن كافة نقاط الضعف المرتبطة بالتقرير الذاتي. ولكن بهدف جمع الأجوبة الأكثر صراحة من المجيبين، تحديدًا في ما يتعلق ببعض الأسئلة الدقيقة، تم الإلتزام في غالبية الأحيان بنقل الأجوبة بدون اقتباس مباشر.

ما يلي قائمة بالمشاريع المدرجة في البحث . تتوفر قائمة مفصلة أكثر عن المقابلات التي أجريت لدى المؤلف.

لمحة عن المبادرات المشمولة في الإستطلاع لهذا البحث التحليلي				
المنظمة	المبادرة	الموقع الإلكتروني	سنة التأسيس	الموقع
الأميركيون من أجل ديمقراطية واعية (Americans for Informed Democracy)	قمة القادة الشباب في العالم: مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي في نيويورك	www.aidemocracy.org	2001	نيو هافن، ولاية كونيتيكت
قمة المهارات العربية والغربية (Arab Western Summit of Skills)	قمة المهارات العربية الغربية	http://blog.awsummit.org	2003	بريلين، ألمانيا
مؤسسة بروكنجز (Brookings Institution)	المشروع حول العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي في مركز سابان	www.brookings.edu	2001	واشنطن العاصمة
مبادرة باكستن (Buxton Initiative)	المشروع حول العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي في مركز سابان	www.buxtoninitiative.org	2004	واشنطن العاصمة
مركز حوار الثقافات والترجمة (Center for Intercultural Dialogue and Translation)	مركز التفاهم العربي– الغربي	www.arabwestreport.info	1997	مصر، القاهرة
مبادرة كوردوبا (Cordoba Initiative)	مبادرة كوردوبا	www.cordobainitiative.org	2002	نيويورك
مجلس مراكز الأبحاث الأميركية في الخارج (Council of American Overseas Research Centers)	مركز هولنجز للحوار الدولي	www.hollingscenter.org	2004	واشنطن العاصمة
مؤسسة فورد (Ford Foundation)	مبادرة الحوارات الصعبة	www.dificultdialogues.org/projects/macalester.php	2007	سان بول، ولاية مينيسوتا

لمحة عن المبادرات المشمولة في الإستطلاع لهذا البحث التحليلي				
المنظمة	المبادرة	الموقع الإلكتروني	سنة التأسيس	الموقع
جامعة جورجتاون (Georgetown University)	مركز الوليد بن طلال للتفاهم بين المسلمين والمسيحيين	www.georgetown.edu/sfs/acmcu	1993	واشنطن العاصمة
معهد هارتفورد لتعليم اللاهوت (Hartford Seminary)	مركز دانكن بلاك ماكدونلد لدراسة الإسلام والعلاقات المسلمة–المسيحية	http://macdonald.hartsem.edu/default.htm	2002	هارتفورد، ولاية كونيتيكت
معهد التحليلات الدفاعية، (Institute of DefenseAnalyses) المركز الدولي للدين والدبلوماسية (International Center For Religion and Diplomacy) المعهد الدولي للفكر الإسلامي (International Institute of Islamic Thought)	المسلمون الأميركيون للإشراك البنّاء (American Muslims for Constructive Engagement)	www.amceweb.net	2006	هيرندون، ولاية فيرجينيا
ليالينا للإنتاج (Layalina Productions)	ليالينا للإنتاج	www.layalina.tv	2002	واشنطن العاصمة
المركز الملكي للدراسات المشتركة بين الأديان (Royal Institute for Inter–Faith Studies)	المركز الملكي للدراسات المشتركة بين الأديان	www.riifs.org	1994	عمان، الأردن
البحث عن أرضية مشتركة (Search for Common Ground)	العلاقات بين الإسلام والغرب: مشروع الشباب الإعلامي	www.sfcg.org	2003	واشنطن العاصمة
مركز ستيمسون (Stimson Center)	الأصوات الإقليمية: التحديات الدولية	www.stimson.org	2007	واشنطن العاصمة

لمحة عن المبادرات المشمولة في الإستطلاع لهذا البحث التحليلي				
المنظمة	المبادرة	الموقع الإلكتروني	سنة التأسيس	الموقع
السفارة الأميركية في بروكسل والمركز الملكي للعلاقات الدولية (U.S. Embassy in Brussels and Royal Institute for International Relations)	المجموعات الإسلامية المنخرطة في المجتمع:حوار بلجيكي أميركي	www.muslimdialogue.be	2005	بروكسل، بلجيكا
السفارة الأميركية في هولندا ومؤتمر القيادة على صندوق الحقوق المدنية والتعليم (U.S. Embassy in the Netherlands and Leadership Conference on Civil Rights Education Fund)	مؤتمر حواري حول التنوع	www.diversitydialogues.nl	2006	لاهاي، هولندا
الأمم المتحدة	تحالف الحضارات	www.unaoc.org	2005	نيويورك
معهد السلام الأميركي (United States Institute of Peace)	مبادرة العالم الإسلامي	www.usip.org/muslimworld/index.html	2001	واشنطن العاصمة
جامعة ويسكونسن- ماديسون، الحوار الدولي (University of Wisconsin-Madison, Dialogue International)	المؤتمر الدولي حول حوار الإسلام مقابل النزاع: الإسلام في العالم	www.islam-conf.org	2004	ماديسون، ولاية ويسكونسن
منتدى الاقتصاد العالمي (World Economic Forum)	مجلس 100 قائد لمبادرة الحوار بين الغرب والعالم الإسلامي	www.weforum.org/c100	2004	جنيف، سويسرا
القادة العرب الشباب (Young Arab Leaders)	منتدى العمل العربي والأميركي	www.yaleaders.org	2006	دبي، الإمارات العربية المتحدة

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

يقوم المركز بالأبحاث السياسية المستقلة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية التي تواجه الدول والمجتمعات ذات الأكثرية المسلمة، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية. يعتبر المركز منبر أبحاث مؤسسة بروكنجز في العالم العربي والإسلامي، مزوّداً عملية صناعة السياسات بالمعلومات، ومشجعاً على تعزيز الحوار بين صنّاع السياسات والمحلّلين من الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، وداعماً للشراكات الدائمة بين الباحثين وأفراد المجتمع المدني.

تأسس مركز بروكنجز الدوحة بفضل رؤية ودعم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وهو يعكس التزام مؤسسة بروكنجز بأن تتحول إلى مركز أبحاث عالمي.

تمّ إطلاق المركز باتفاقية تعود إلى الأول من يناير 2007، وتمّ افتتاحه رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس وزراء وزير خارجية دولة قطر في 17 فبراير 2008، بحضور كارلوس باسكوال، نائب رئيس مؤسسة بروكنجز لدراسات السياسة الخارجية، ومارتن إنديك، مدير مركز سابان في بروكنجز، وهادي عمرو، مدير مركز بروكنجز الدوحة.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصيات بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الثلاث التالية: 1 – قضايا الحكم كتحليل الدساتير وقوانين الإعلام والمجتمع؛ 2 – قضايا التنمية البشرية والاقتصادية كتحليل السياسات في مجال التربية والصحة والبيئة والأعمال والطاقة والاقتصاد؛ 3 – قضايا الشؤون الدولية كتحليل أطر الأمن والصراعات السياسية والعسكرية وقضايا معاصرة أخرى.

يتلقى المركز النصح والإرشاد في ما يتعلق بالأبحاث والبرامج من مجلس المستشارين الدولي برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والرئيس المشارك ستروب تالبوت، رئيس مؤسسة بروكنجز، وعضوية كل من: مادلين أولبرايت، ساموبل برغر، زبيغنيو بريجنسكي، إدوارد دجرجيان، فارتان غريغوريان، وجهات حبيب اللّه، موسى هتام، برويز هودبوي، ريما خلف هنيدي، نمير قيردار، رامي خوري، عطاء الرحمن، إسماعيل سراج الدين، وفريد زكريا. أما هادي عمرو، وهو باحث في مركز سابان وخبير في التنمية البشرية في العالم العربي والدبلوماسية العامة الأميركية ، فهو المدير المؤسس لمركز بروكنجز الدوحة. وسلمان شيخ هو باحث غير مقيم في مركز بروكنجز الدوحة.

تعتبر أجندة مركز بروكنجز الدوحة للأبحاث والبرامج منفتحة على وجهات النظر كافة، وتشمل جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حوارات حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة والولايات المتحدة الأميركية؛ استضافة باحثين زائرين يشغرون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية؛ ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحاليل بروكنجز.

و يساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية و مشروع مركز سابان في بروكنجز حول العلاقات الأميركية بالعالم الإسلامي، في تنظيم منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي، الذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وفي تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكنجز الدوحة على قيم مؤسسة بروكنجز الأساسية، ألا وهي النوعية والاستقلالية والتأثير.

نبذة عن مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في بروكنجز

تأسس مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في 13 مايو 2002 بخطابٍ افتتاحي للعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني. عكس تأسيس المركز التزام مؤسسة بروكنجز بتوسيع بحثها وتحليلها لقضايا سياسة الشرق الأوسط بشكلٍ جذري، في وقتٍ طغت فيه المنطقة على أجندة السياسة الخارجية لأميركا. يزوّد مركز سابان صنّاع سياسات واشنطن بأبحاثٍ وتحاليل سياسية متوازنة وموضوعية ومعمّقة، من قبل باحثين متمرّسين ومطّلعين يأتون بوجهات نظرٍ جديدة لتكون وثيقة الاتصال بالمشاكل الأساسية في الشرق الأوسط. يحافظ المركزعلى تقليد مؤسسة بروكنجز بالانفتاح على وجهات النظر كافة. ويهدف مركز سابان بشكلٍ أساسي إلى فهم التطورات في الشرق الأوسط عبر الأبحاث والمناقشات الوثيقة الصلة بالسياسة.

تأسس المركز بهبةٍ مادية سخيّة من حاييم وشيريل سابان من لوس أنجلوس. يرأس المركز السفير مارتن س. إنديك، نائب رئيس الدراسات السياسة الخارجية في بروكنجز والمدير المؤسس لمركز سابان. أما كينيث م. بولاك فهو مدير المركز. ويضم مركز سابان مجموعة بارزة من خبراء الشرق الأوسط الذين يقومون بأبحاثٍ مبتكرة ويطوّرون برامج جديدة لتعزيز فهمٍ أفضل لخيارات السياسة التي تواجه صنّاع القرار الأميركيين في الشرق الأوسط. ومنهم تمارا كوفمان ويتس، المتخصصة بالإصلاح السياسي في العالم العربي، التي تدير مشروع الديمقراطية والتنمية في الشرق الأوسط؛ بروس ريدل، الذي عمل كمستشارٍ أعلى لثلاثة رؤساء في مجال الشرق الأوسط وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي خلال مهنةٍ استمرت 29 سنة في وكالة الاستخبارات المركزية، وهو خبيرٌ أيضاً في مكافحة الإرهاب. سوزان مالوني، التي عملت سابقاً مستشارة عليا في وزارة الخارجية خبيرة في إيران والتنمية الاقتصادية؛ ستيفن ر. غراند باحث ومدير مشروع العلاقات الأميركية بالعالم الإسلامي؛ هادي عمرو، باحث ومدير مركز بروكنجز الدوحة؛ شبلي تلحمي أستاذ في مركز أنور السادات للسلام والتنمية بجامعة ميرلاند؛ دانيال بايمان الخبير في الإرهاب في الشرق الأوسط من جامعة جورجتاون. يقع المركز في مقرّ برنامج دراسات السياسة الخارجية في بروكنجز، ويرأسه نائب رئيس بروكنجز كارلوس باسكوال.

يقوم مركز سابان ببحثٍ رائد في خمسة مجالات: تداعيات تغيير النظام في العراق، بما في ذلك بناء الأمة ما بعد الحرب، وأمن الخليج؛ ديناميكيات سياسات إيران الداخلية والتهديد النووي؛ آليات حل الدولتين ومتطلباته بالنسبة إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؛ سياسة الحرب على الإرهاب، بما في ذلك التحدي المتواصل لرعاية الدولة للإرهاب؛ والتغيير السياسي والاقتصادي في العالم العربي، والطرق المطلوبة لتعزيز التحول الديمقراطي.

نبذة عن مؤسسة بروكنجز

مؤسسة بروكنجز هي مؤسسة خاصة لا تتوخى الربح، متخصصة بالبحث المستقل وحلول السياسة المبتكرة. خلال أكثر من 90 عاماً، حلّلت بروكنجز مسائل متداولة وجديدة وابتكرت أفكاراً جديدة تهمّ الأمة والعالم.

مقر بروكنجز هو في واشنطن ورسالتها القيام بأبحاث مميّزة ومستقلة، وتقديم توصيات مبتكرة وعمليّة انطلاقاً من تلك الأبحاث التي تصب في ثلاثة أهداف رئيسية: تعزيز الديمقراطية الأميركية، تشجيع الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والأمن والفرص للأميركيين كافة، وتأمين نظامٍ دولي أكثر انفتاحاً وأمناً وازدهاراً وتعاوناً.

تنطلق أجندة بحث خبراء بروكنجز وتوصياتهم من التحقيق المنفتح، ويمثّل باحثونا مختلف وجهات النظر. حيث يقوم أكثر من 200 باحث مقيم وغير مقيم بإجراء الأبحاث حول قضايا الساعة، وتأليف الكتب والأبحاث والمقالات؛ ويشهدون أمام لجان الكونغرس ويشاركون في عشرات المناسبات العامة سنوياً. ويشرف رئيس المؤسسة ستروب تالبوت على وضع السياسات التي تحافظ على سمعة بروكنجز القائمة على النوعية والاستقلالية والتأثير.

لطالما لعبت مؤسسة بروكنجز دوراً فاعلاً في إغناء النقاش العام لخيارات السياسة بالخبرة والتوازن والنقاش المطّلع. وعلى مرّ السنوات، كانت بروكنجز المنبر لقادة وطنيين وعالميين. وكان لقدرتنا الفريدة على جمعهم أن جذبت مختلف الأصوات من عدة مناطق حساسة، الأمر الذي ساعد على توضيح الاختلافات وإيجاد أرضية مشتركة بينهم.

تعود بدايات بروكنجز إلى العام 1916، عندما أسست مجموعة من الإصلاحيين الرائدين مؤسسة الأبحاث الحكومية، المنظمة الخاصة الأولى من نوعها المتخصصة بتحليل قضايا السياسة العامة على المستوى الوطني. بين العام 1922 و1924، أسّس أحد مناصري المؤسسة روبرت سومرز بروكنجز (1850–1932)، منظمتين شقيقتين داعمتين: مؤسسة الاقتصاد وجامعة تحمل اسمه. عام 1927، اندمجت المجموعات الثلاث لتشكل مؤسسة بروكنجز.

خلال التسعين سنة الماضية، ساهمت بروكنجز في إنجازاتٍ أساسية في السياسة العامة، بما في ذلك تنظيم الأمم المتحدة ووضع خطة مارشال، وإنشاء مكتب الموازنة بالكونغرس، والإعفاء من الأنظمة، والإصلاح الضريبي على نطاقٍ واسع، وإصلاح الإنعاش الاجتماعي وتصميم برامج المساعدة الخارجية. كما اعتبرت المنبر للقادة العالميين، واستخدمت قدرتها على جمعهم لإغناء النقاش العام. وكجزء من مهمتها العامة، تدير المؤسسة مركز تسينغوا في بكين التابع لبروكنجز ومركز بروكنجز الدوحة في قطر.

يتم تمويل بروكنجز عن طريق المنح ودعم مؤسساتٍ إنسانية وشركات وأفراد. ويحترم أصدقاء المؤسسة حريةَ خبرائنا بطرح الأسئلة والبحث عن أجوبة لها وعرض اكتشافاتهم بالطريقة التي يرونها مناسبة. يتألف مجلس أمنائنا من مدراء أعمال مميّزين وأكاديميين ومسؤولين حكوميين سابقين وقادة من المجتمع. وتتألف لجنة استشارية دولية من قادة من القطاعين العام والخاص من خمسة عشر بلداً.